



البنك الأهلي الكويتي – مصروشركاته التابعة
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية المجمعة عن الفترة
المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
وتقرير الفحص المحدود عليها



صفحة	الفهرس
(١)	تقرير الفحص المحدود
(٢)	قائمة المركز المالى المجمع
(٣)	قائمة الدخل المجمع
(٤)	قائمة الدخل الشامل المجمع
(٥) _ (٦)	قائمة التدفقات النقدية المجمع
(٧)	قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمع
(٨) _ (٨٤)	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمع

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي - مصر "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة للبنك الأهلي الكويتي - مصر "شركة مساهمة مصرية" و المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ و في ضوء القوانين و اللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية، وتتحصر مسؤوليتنا في ابداء إستنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

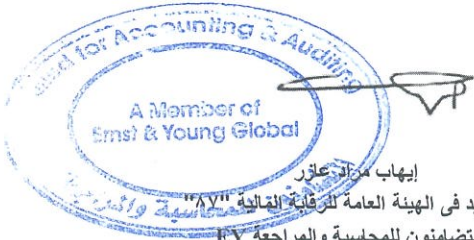
نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستشارات - بصورة أساسية - من أشخاص مسؤولين بالبنك عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقال الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن إكتشافها خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

الإستنتاج

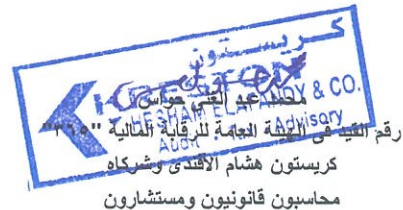
وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي للبنك في ٣١ مارس ٢٠٢٠ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ و في ضوء القوانين و اللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

القاهرة في: ٧ مايو ٢٠٢٠



إيهاب مداني عازر
رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٨٧"
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY
محاسبون قانونيون ومستشارون

مراقبا الحسابات



٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	إيضاح	الأصول
٤ ٢٣٢ ٤٨٥ . ١٠	٣ ٦٦٩ ٩٥٦ . ٣٣	(٩)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
٢ ٨١٥ ٤٢٧ ٧٧٤	١ ٧٧٢ ٩٩٩ ٣٨٢	(١٠)	أرصدة لدى البنوك
٣ ١٩ ٣٩٠ . ٤٥١	٥٤٨ ٨٧٨ ٢٧٥	(١١)	قروض وتسهيلات البنوك
١ ٨ ٧٦٨ ٦ . ٧٧١١	١ ٨ ٩٦٦ ٧٣٤ ٧٤٢	(١٢)	قروض وتسهيلات العملاء
			<u>إستثمارات مالية</u>
٨ ٦ ٥٤٤ ٣٤٠	٨ ٤ ٤٣٥ ٦٩١	(١٥)	من خلال الأرباح والخسائر
٦ ٧٨٠ . ٤٠٧٥٣٣	٦ ٨٤٩ ٣٥٨ . ٧٢	(١٥)	من خلال الدخل الشامل
١ ٦ ٦٦٩ ٩٨١ ٨١٩	١ ٦ ٤٣٥ ٧٢ ٧١٤	(١٥)	بالتكلفة المستهلكة
١ ٤ ٨٢ ٩٦٦	١ ٢٠٨ . ٩٠	(١٦)	أصول غير ملموسة
٦ ٥٥ ٦٤١ ٧٤٠	٨ ٥٥ ٧٤٩ . ٠٦	(١٧)	أصول أخرى
٦ ٣٣٨ ٧١٧	٦ ٣٢١ ٧٥٨	(٢٤)	أصول ضريبية مؤجلة
٤ ١٨ ٥٧١ ٧٨٤	٤ . ٥ ٨٩٣ ٦٢٠	(١٨)	أصول ثابتة
٤ ٤٥٨ ٦٤٧	٤ ٤٣٠ . ٣١٨	(١٩)	استثمارات عقارية
٣٥ ٧٥٩ ٣٣٨ ٤٩٢	٣٤ ٧٦٩ ٥٣٧٧ . ١		إجمالي الأصول
			<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
			<u>الالتزامات</u>
٢ ٨٥٢ ٥٦٢ ٨٥٧	١ ١٦٣ ٤٥٨ ٤٢٦	(٢٠)	أرصدة مستحقة للبنوك
٢ ٨ ١٧٢ ٨٩٥ ١٣٧	٢ ٨ ٧١١ ٦٤٣ ١٦١	(٢١)	ودائع العملاء
٦ . ١١ ٦٨٥	٨ ٣ . ٣ ٢٢٣	(١٣)	مشتقات مالية
١ ١ ٢٥ ٩٢٥ ٢٦٤	١ ٢ ٣١ . ٨٣ ٢٦٤	(٢٢)	التزامات أخرى
٩٤ ١ . ٤ ٩٦٧	٩ ٦ ٤٤٦ ١٥٤	(٢٣)	مخصصات أخرى
٨ ٩ ٧٠ . ١ ٦٥١	٩ ٢ . ٣ ٩ ١١٦	(٢٥)	التزامات مزاي التواعد
٣ ٢ ٣٤١ ٢٠ ١٥٦١	٣ ١ ٣ . ٢ ٩ ٧٣ ٣٤٤		إجمالي الالتزامات
		(٢٦)	<u>حقوق الملكية</u>
١ ٦ ١ ٧ ٣ ٣١ . ٠ . ٣	١ ٦ ١ ٧ ٣ ٣١ . ٠ . ٣		رأس المال المصدر والمدفوع
٣ ٧٣ . ٨٣ ٤٤٩	٣ ٥ ٢ ٩ ٢ ٦ ٧ ٢ ٨		إحتياطيات
١ ٤ ٢ ٧ ٦ ٢ ٤ ٣ ٩ ٢	١ ٤ ٩ ٦ ٢ . ٦ ٢ ٦ ٢		أرباح محتجزة
٣ ٤ ١ ٨ . ٣ ٨ ٨ ٤ ٤	٣ ٤ ٦ ٦ ٤ ٦ ٣ ٩ ٩ ٣		
٩ ٨ . ٨ ٧	١ . ٠ . ٣ ٦ ٤	(٢٨)	حقوق الاقلية (من ليست لهم حق السيطرة)
٣ ٤ ١ ٨ ١ ٣ ٦ ٩ ٣ ١	٣ ٤ ٦ ٦ ٥ ٦ ٤ ٣ ٥ ٧		إجمالي حقوق الملكية
٣ ٥ ٧ ٥ ٩ ٣ ٣ ٨ ٤ ٩ ٢	٣ ٤ ٧ ٦ ٩ ٥ ٣ ٧ ٧ . ١		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة من صفحة ٨ إلى صفحة ٨٤ تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

- تم اعتمادها في ٢٩ أبريل ٢٠٢٠



على إبراهيم معرق
رئيس مجلس الإدارة



خالد نبيل السلاوي
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

- تقرير الفحص المحدود مرفق .

عن الفترة من أول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١٩	عن الفترة من أول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠	إيضاح	
٩٣٥٨٠٨٢٣٧	١٠١٢٢٨٥١٣٢		عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٦١٤٢٧٩٩٥١)	(٥٧٨٠٢٨٤٦٢)		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>٣٢١٥٢٨٢٨٦</u>	<u>٤٣٤٢٥٦٦٧٠</u>	(٣٠)	صافي الدخل من العائد
٨٧٩٩٧١٢٤	٩١٤٠٩٠٤٢		إيرادات الأتعاب والعمولات
(١٦٨٨٣٠٣٣)	(٢٨٠٤٧٦٠٤)		مصروفات الأتعاب والعمولات
<u>٧١١١٤٠٩١</u>	<u>٦٣٣٦١٤٣٨</u>	(٣١)	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٢١٥٠٤٨٠٦	٢٦٨٤٤٦٧٠	(٣٢)	صافي دخل المتاجرة
٢١٢٢١٧٣	٥٢٠٧٥٢٨	(١٥)	أرباح إستثمارات مالية
١٧٤٦١٤٤٧	(٥٧٦٤٩٧٢٤)	(٣٣)	الإضمحلال عن سائير الإئتمان
(١٨٧٥٤١٩٦٧)	(٢٠٦٠٧٤٢٥٩)	(٣٤)	مصروفات عمومية وإدارية
(٨١٧٨٩٥١٢)	(٤٠٣٣٧٢٩٧)	(٣٥)	مصروفات تشغيل أخرى
<u>١٦٤٣٩٩٣٢٤</u>	<u>٢٢٥٦٠٩٠٢٦</u>		أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
(٤٤٢٢٢٩٣٧)	(٨٢٥١٠٩٩٣)	(٣٩)	ضرائب الدخل
<u>١٢٠١٧٦٣٨٧</u>	<u>١٤٣٠٩٨٠٣٣</u>		أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
			تتمثل أرباح الفترة إلى:
١٢٠١٧٢٦٦٦	١٤٣٠٩٥٧٥٦		نصيب الشركة الام
٣٧٢١	٢٢٧٧		نصيب حقوق الاقلية (من ليست لهم حق السيطرة)
<u>١٢٠١٧٦٣٨٧</u>	<u>١٤٣٠٩٨٠٣٣</u>		
<u>١,١٦</u>	<u>١,٣٨</u>	(٣٦)	نصيب السهم في أرباح الفترة

- الإيضاحات المرفقة من صفحة ٨ إلى صفحة ٨٤ تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

البنك الأهلي الكويتي - مصر (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل المجمعة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

عن الفترة من أول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١٩	عن الفترة من أول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠	
١٢٠.١٧٦.٣٨٧	١٤٣.٠٩٨.٠٣٣	صافي أرباح الفترة بعد الضريبة
		<u>بنود لا يتم إعادة تبويبها لاحقاً في الأرباح أو الخسائر</u>
٦٠.١٧٨.٥٥٣	٦٩.٢٨٣.٠٥٦	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل
٦٠.١٧٨.٥٥٣	٦٩.٢٨٣.٠٥٦	
		<u>بنود يتم إعادة تبويبها لاحقاً في الأرباح أو الخسائر</u>
٩١.٨٤٥.١٧٠	(١١٣.٨٤١.٣٧٢)	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين من خلال الدخل الشامل
٤٣.٣٩٤	٢٨٧٧.٩	الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٩١.٨٨٨.٥٦٤	(١١٣.٥٥٣.٦٦٣)	
١٥٢.٠٦٧.١١٧	(٤٤.٢٧٠.٦٠٧)	اجمالي بنود الدخل الشامل عن الفترة
٢٧٢.٢٤٣.٥٠٤	٩٨.٨٢٧.٤٢٦	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات المرفقة من صفحة ٨ إلى صفحة ٨٤ تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية المجمعة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

عن الفترة من أول يناير حتى	عن الفترة من أول يناير حتى	إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه مصري)
٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٦٤٣٩٩٣٢٤	٢٢٥٦٠٩٠٢٦		أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل
			تعديلات لتسوية أرباح الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢٢٩٩٦٤٣٨	٢١١٧٨٨٩٤		إهلاك وإستهلاك
(١٧٤٦١٤٤٧)	٦٤٠٥٧٢٤٨		عبء إضمحلال خسائر الإئتمان
(١١٩٢٠٥٤)	٢٤٣٦٠٨١		عبء المخصصات أخرى
(٢١٢٢١٧٣)	(٥٢٠٧٥٢٨)		أرباح إستثمارات مالية
٤٢٢٥٦٤	(٨٤٨٩٤)		فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية
-	(١٩٧٣٠٣٦)		أرباح بيع أصول ثابتة
(٦٠٦٢٧١٤)	(٣٦٥٧٤٦)		إستهلاك علاوة / خصم الاصدار
١٦٠٩٧٩٩٣٨	٣٠٥٦٤٠٠٤٥		أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
			صافي النقص (الزيادة) في الأصول
(٣٠١٠٨٥١٣٨)	١٠٨٢٩٤٨٦٢٦		أرصدة لدى البنوك
(٤١٠٤٧٢٨٠١)	٧٦٥٦٢٢٧٥٥		أرصدة لدى البنك في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٤٤٦٢٨٧٤١٩	٦٢٣٤٨٢٢٤٨		أذون خزانة
(٢٤١٢١٤٤٠)	(٢٢٩٤٨٧٨٢٤)		قروض وتسهيلات البنوك
(٩٢٢٧٢٤٨١٢)	(٢٢٢١٨٤٢٧٩)		قروض وتسهيلات العملاء
(٥٧٨٦٥١٠٨)	(٢٠٠١٠٧٢٦٦)		أصول أخرى
(٢٢٤٥٢٧٤٢)	٢١٠٨٦٤٩		استثمارات مالية بغرض المتاجرة
			صافي الزيادة (النقص) في الإلتزامات
(٢٢٧٦٨٠١٩١)	(١٦٨٩١٠٤٤٣١)		أرصدة مستحقة للبنوك
١٩٠٧٧٩٣٦٥٩	٥٣٨٧٤٨٠٢٤		ودائع العملاء
-	٢٢٩١٥٣٨		مشتقات مالية (بالصافي)
١١٩٢٥٥٠٦٨	١١٨٧٥٠٦١٤		الإلتزامات أخرى
(٤٩٧٠٣٧٥٦)	٢٣٣٧٤٦٥		ضرائب الدخل المسددة
٥٦٧٠٤	(٩٦١٠٣٦٠٧)		الإلتزامات مزايا التقاعد
٦١٨٢٦٦٨٠٠	١٠٠٤٩٤٢٥٥٧		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل

- الإيضاحات المرفقة من صفحة ٩ إلى صفحة ٨٤ تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية المجمعة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

عن الفترة من أول يناير حتى	عن الفترة من أول يناير حتى	إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه مصري)
٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠		
٦١٨ ٢٦٦ ٨٠٠	١٠٠٤٩٤٢ ٥٥٧		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(١٥ ٧٨٤ ٥٨٤)	(٩ ٢٠٦ ٩١٩)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
-	٢٩٥٤ ١٠١		متحصلات من بيع أصول ثابتة
(٢٢٦ ٥٣٤ ٥٧٠)	(٧٠٣ ٥٢٨ ١٥١)		مدفوعات إستثمارات بخلاف التي بغرض المتاجرة
(٢٤٢ ٣١٩ ١٥٤)	(٧٠٩ ٧٨٠ ٩٦٩)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٣ ٥٨٨ ٥٥٩)	-		قروض لأجل
(٢٧ ٥٠٠ ٠٠٠)	(٥٠ ٤٠٠ ٠٠٠)		توزيعات الأرباح المدفوعة
(٣١ ٠٨٨ ٥٥٩)	(٥٠ ٤٠٠ ٠٠٠)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
٣٤٤ ٨٥٩ ٠٨٧	٢٤٤ ٧٦١ ٥٨٨		صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٤٩١ ٢٥٨ ٨٣٧	٦١٣ ٠٩٧ ٤١٩		رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
٨٣٦ ١١٧ ٩٢٤	٨٥٧ ٨٥٩ ٠٠٧		رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة
			وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :-
٣ ٤٣ ٥١٩ ١٩١	٣ ٦٧٢ ١٣٩ ٠٠٠		نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٢ ٨٩٢ ٩٦٨ ٧٤٨	١ ٧٧٣ ٣٥٥ ٥٣٥		أرصدة لدى البنوك
٢ ٧١٧ ٣٨٤ ٠٢٠	٣ ٣٦٨ ٨٤٦ ٨٤٧		أذون خزانة
(٢ ٦٢٠ ٩٠٧ ١٢٤)	(٣ ١٣٤ ٢١١ ٦١٢)		أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٢ ٥٢٤ ٨٨١ ٢٨٨)	(١ ٥٨٨ ٠٤٦ ٦٧٤)		أرصدة لدى البنوك ذات اجل اكثر من ثلاث أشهر من تاريخ الاقتناء
(٢ ٦٧١ ٩٦٥ ٦٢٣)	(٣ ٢٣٤ ٢٢٤ ٠٨٩)		أذون خزانة ذات اجل اكثر من ثلاث أشهر من تاريخ الاقتناء
٨٣٦ ١١٧ ٩٢٤	٨٥٧ ٨٥٩ ٠٠٧	(٢٧)	اجمالي النقدية وما في حكمها

- الإيضاحات المرفقة من صفحة ٩ إلى صفحة ٨٤ تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١ - معلومات عامة

يقدم البنك الأهلي الكويتي - مصر خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال مركزه الرئيسي بمدينة القاهرة وعدد ثلاثة و أربعون فرعاً ويوظف عدد ١٢٣ ١ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك تحت مسمى بنك الإسكندرية الكويت الدولي بموجب القرار الوزاري رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٨، ثم تم تعديل اسمه إلى البنك المصري التجاري بموجب القرار الوزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٧. وبعد زيادة رأس مال البنك إلى ٥٠٠ مليون جنيه مصري أصبح بنك بيريوس اليونان يمتلك حصة قدرها ٨٧,٩٧% من رأس مال البنك ومن ثم فقد تغير اسم البنك ليصبح بنك بيريوس - مصر بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٩/٢ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٦ وتم فيما بعد زيادات عدة لرأس المال لتصل نسبة مساهمة بنك بيريوس اليونان ٩٨,٤٩%، و بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٥ أعلن بنك بيريوس - مصر إبرام إتفاق نهائي مع البنك الأهلي الكويتي للإستحواذ على نسبة ملكيته بالكامل و تم نقل ملكية الأسهم في البورصة المصرية بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٥ و تم تعديل السجل التجاري للبنك بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٦ بتغيير اسم البنك ليصبح البنك الأهلي الكويتي - مصر .

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن حوافز وضمانات الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في القرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي - محافظة الجيزة - مبنى رقم B٢٢٨ - ١٢٥٧٧ - ٢٢٢٧ مصر.

يقوم البنك والشركات التابعة (يطلق عليهم مجتمعين فيما بعد "المجموعة") بتقديم خدمات على النحو التالي:

* القيام بكافة أعمال التأجير التمويلي.

* القيام بإدارة رأس المال المخاطر.

٢ - أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي للمصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" في ضوء التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩. وكذا في ضوء معايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة خلال عام ٢٠١٥ وتعديلاتها وأحكام القوانين المحلية ذات الصلة. وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة، كما أعدت أيضاً القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المجمعة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الاضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة، كما في وعن ذات الفترة المالية حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن ميزانية البنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري خلال عام ٢٠٠٨. واعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ وبمناسبة صدور معايير المحاسبة المصرية خلال عام ٢٠١٥ وتعديلاتها والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس في ضوء المعايير المحاسبية ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٤ التقديرات والافتراضات المحاسبية

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

٤ - ١ التقديرات:

المعلومات عن التقديرات المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية، تظهر ضمن الإيضاحات التالية:

تطبيق فقط على عام ٢٠١٩ (سنة التطبيق الأولى) وما بعدها

إيضاح تبويب الأصول المالية: تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصول المالية سيتولد عنها خروج تدفقات نقدية في صورة سداد لعوائد وأقساط على الأرصدة القائمة لتلك الأصول.

٤ - ٢ الافتراضات والتقديرات عن الأحداث المستقبلية:

الافتراضات والتقديرات عن الأحداث المستقبلية ذات المخاطر الكبيرة والتي قد ينشأ عنها تعديلات جوهرية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ (فترة التطبيق الأولى)، تظهر ضمن الإيضاحات التالية:

تطبيق فقط على عام ٢٠١٩ (سنة التطبيق الأولى) وما بعدها

إيضاح اضمحلال الأدوات المالية: تقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان على الأصول المالية منذ الاعتراف الأولى. مع الأخذ في الاعتبار أثر المعلومات المستقبلية لدى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تطبيق على عام ٢٠١٩ (سنة التطبيق الأولى) وما قبلها

إيضاح تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام مدخلات غير ملحوظة لدى القياس.

إيضاح قياس التزامات المزايا المحددة: الافتراضات الإكتوارية الرئيسية.

إيضاح الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة: وجود أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن من خلالها الاستفادة من الخسائر الضريبية المرحلة.

إيضاح الاعتراف والقياس للمخصصات والالتزامات العرضية: الافتراضات الرئيسية حول احتمالية وحجم تدفق الموارد الخارجة.

إيضاح اضمحلال الأدوات المالية: الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد.

٥ - التعديلات التي تمت على قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنك الصادرة عن البنك المركزي المصري بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة

بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

٥ - ١ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية

إعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية الصادر في يوليو ٢٠١٤ كتطبيق أولي حيث تم التطبيق بصفة تجريبية خلال عام ٢٠١٨ و قد تم التطبيق الرسمي اعتباراً من بداية عام ٢٠١٩، وتختلف متطلبات المعيار المذكور اختلافاً جوهرياً عن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" وخاصة فيما يتعلق بتبويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٥ - ٢ تصنيف الأصول والالتزامات المالية

تم تصنيف الأصول المالية الى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

* أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة (Amortized Cost)

* أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل (Fair Value through Other Comprehensive Income (FVOCI))

* أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (Fair Value through Profit and Loss (FVTPL))

ويستند تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الاعمال لدي البنك والذي تدار به الأصول المالية وتدفعاتها النقدية التعاقدية. وبالتالي تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) (الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، القروض والمديونيات، الاستثمارات المالية المتاحة للبيع). والمعيار الدولي رقم ٣٩ وتعليمات البنك المركزي المصري التابعة لها.

لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالي يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالي المرتبط به.

يتم عرض التغير في الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة على النحو التالي:

* التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل.

* يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة ضمن بند (صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر.

٥ - ٣ اضمحلال الأصول المالية

تم استخدام نموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" بدلاً من نموذج "خسائر الائتمان المحققة" طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) وذلك عند قياس الاضمحلال في قيمة كافة الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بالإضافة الى بعض ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية.

٥ - ٤ المرحلة الانتقالية:

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق قواعد البنك المركزي الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بأثر رجعي باستثناء ما يلي:

* بالنسبة للمعيار رقم (٩) لم يتم تعديل أرقام فترات المقارنة لعام ٢٠١٩، وتم الاعتراف بالفرق في القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري المشار إليها في الاحتياطات في ١ يناير ٢٠١٩. وبناء على ذلك فإن القوائم المالية لعام ٢٠١٨ لم تتضمن متطلبات القواعد الجديدة وبالتالي غير قابلة للمقارنة بالقوائم المالية لعام ٢٠١٩.

* تم قياس الأصول والإلتزامات المالية على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي.

* تم تحديد نموذج الأعمال الذي يحتفظ الأصل المالي من خلاله لدي البنك

* تم تبويب وإلغاء تبويب بعض الأصول والإلتزامات المالية السابق تبويبها عند الإعتراف الأولي لتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* تبويب بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.

* في حالة إذا كانت مخاطر الائتمان للأصول المالية منخفضة في تاريخ التطبيق الاولي، فقد افترض البنك أن مخاطر الائتمان على تلك الأصول لم تزداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الاولي.

٦- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

فيما عدا ما ذكر في اوضح رقم ٥، وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل الفترات المعروضة.

٦- ١ الشركات التابعة والشقيقة

٦- ١- ١ الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities / SPEs) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

٦- ١- ٢ المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل. وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المكتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

إذا زاد نصيب حقوق الأقلية في الخسائر المرحلة لشركة تابعة عن حقوق ملكيتهم في تلك الشركة يتم تحميل تلك الزيادة ضمن حقوق ملكية الأغلبية فيما عدا تلك الخسائر التي يوجد على الأقلية إلزام على تحملها وبشرط أن تكون لديهم القدرة على عمل استثمارات إضافية لتغطية الخسائر. وإذا حققت الشركة التابعة إرباحاً مستقبلاً فإن هذه الأرباح يتم إضافتها إلى حقوق الأغلبية إلى المدى الذي يتم معه تغطية الخسائر التي سبق وتحملتها حقوق الأغلبية نيابة عن الأقلية.

٦- ١- ٣ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصاً أي اضمحلال متراكم في القيمة التي تم تحديدها عند الاقتناء إيضاح (١٢))

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بنصيب المجموعة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة التي تنتج بعد الاقتناء. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بنصيب المجموعة في الحركة التي تطرأ على حقوق الملكية للشركات الشقيقة التي تنتج بعد الاقتناء. ويتم تعديل القيمة الدفترية للشركة الشقيقة بالحركة المتراكمة اللاحقة للاقتناء. إذا ساوى نصيب المجموعة في خسائر الشركة الشقيقة أو زاد عن حصتها في الشركة الشقيقة، بما في ذلك أية أرصدة مدينة غير مضمونة، لا تقوم المجموعة بإثبات أية خسائر أخرى إلا إذا التزمت المجموعة بذلك أو تكبدت مدفوعات نيابة عن الشركة الشقيقة.

ويتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركات الشقيقة في حدود حصة المجموعة في الشركة الشقيقة. ويتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة توفر دليلاً على اضمحلال قيمة الأصل المتبادل. وتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات الشقيقة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات هيكل ملكية الشركات الشقيقة.

٦- ٢ ترجمة العملات الأجنبية

المعاملات والإرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري، وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة.

وتتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل الشامل.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٢ ترجمة العملات الأجنبية (تابع)

ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:

- * صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك بالنسبة للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حسب تصنيف الأصل أو الالتزام.
- * يتم الاعتراف بفروق التغير في أسعار الصرف.
- * ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن بند عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
- * إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- ويتم الاعتراف بفروق التغيرات المتعلقة بالقيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل بحقوق الملكية للبنود التالية:
- * للمشتقات المالية المؤهلة بصفة تغطية (مستوفاة للشروط) مخاطر التدفقات النقدية أو المؤهلة لتغطية صافي الاستثمار.
- * للاستثمارات المالية من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات مالية متاحة للبيع سابقاً).

٦-٣ إيرادات ومصروفات العائد

٦-٣-١ معدل العائد الفعلي

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو سنة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي.

وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وعند احتساب العائد الفعلي يجب ان يتضمن كافة الأتعاب التي يتم دفعها أو استلامها فيما بين أطراف العقد والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية وتكاليف المعاملة وجميع العلاوات والخصومات الأخرى. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع لمجموعة من الأدوات المالية المتشابهة بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وبالرغم من ذلك، في تلك الحالات النادرة عندما لا يكون من الممكن تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع للأداة المالية أو لمجموعة من الأدوات المالية بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فإنه يجب على البنك أن تستخدم التدفقات النقدية التعاقدية على مدار العمر التعاقدية للأداة المالية أو المجموعة من الأدوات المالية.

وتشمل تكاليف المعاملة الأتعاب والعمولة التي تدفع إلى الوكلاء (بما في ذلك الموظفين الذين يعملون بصفة وكلاء بيع)، والمستشارين، والوسطاء والمتعاملين، والرسوم التي تتقاضاها الجهات التنظيمية والأسواق المالية، وضرائب ورسوم التحويلات. ولا تشمل تكاليف المعاملة علاوات أو خصومات الدين، وتكاليف التمويل أو التكاليف الإدارية الداخلية أو تكاليف الحفظ.

٦-٣-٢ إجمالي المبلغ الدفترية للأصل أو الالتزام المالي أو التكلفة المُستهلكة

تعريف التكلفة المُستهلكة هو المبلغ الذي يتم به قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الإنبات الأولي مطروحا منه دفعات سداد المبلغ الأصلي، مضافا إليه أو مطروحا منه مجمع الأستهلاك باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي والمبلغ في تاريخ الاستحقاق؛ ومعدلا، للأصول المالية، بأي مخصص خسار متوقعة (Expected Credit Loss)

٦-٣ إيرادات ومصروفات العائد (تابع)

٦-٣-٣ طريقة احتساب إيرادات ومصروفات العائد

عند احتساب إيرادات ومصروفات العائد يتم تطبيق معدل العائد الفعلي على اجمالي المبلغ الدفترى للأصل (في حالة عدم تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة) أو الألتزام المالي وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

* عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

* بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهتمس قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

٦-٤ إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (٦-٣-١) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء سنة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء سنة سريان الارتباط ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

٦-٥ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

٦-٦ ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة الحالية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد المركز المالي. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧ الأصول المالية والالتزامات المالية

٦-٧-١ الاعتراف والقياس الأولي

يقوم البنك بالاعتراف الأولي بالأصول والالتزامات المالية في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية. ويتم قياس الأصل أو الالتزام المالي أولاً بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتلك التي لا يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بعملية الإقتناء أو الإصدار.

٦-٧-٢ التقييم

٦-٧-٢-١ الأصول المالية – السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

يقوم البنك بتقييم الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية.

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:

- * عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المُستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المُصدرة.
 - * عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - * الأدوات المالية، مثل أدوات الدين المحتفظ بها، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر."

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء سنة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

* الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.

* الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٧ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق، يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المالية المتاحة للبيع. وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة، إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند لمدة سنتين متتاليتين. واستثناءً من التعريف السابق للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، تتضمن هذه المجموعة وثائق صناديق الاستثمار التي يتعين على البنك بصفته منسئ لتلك الصناديق الاستثمارية أن يحتفظ بها حتى نهاية الصندوق طبقاً للقانون.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:-

* يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

* يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.

* يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي سنة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يُحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

* يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

* يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

* يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قِبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

٦-٧-٢-٢ الأصول المالية – السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

عند الاعتراف الأولي يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة إدارة البنك عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

* يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

* ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط في أصل مبلغ الاداء المالية والعائد.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (FVOCI) ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

* يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي.

* ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.

عند الاعتراف الأولي بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام باختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل. ويكون هذا الاختيار لكل إستثمار على حده.

يتم تبويب باقي الأصول المالية الأخرى كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي، أن يخصص بشكل لا رجعة فيه -أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالرغم من إستيفائه لشروط التبويب كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص -بشكل جوهري -التضارب الذي قد ينشأ في القياس المحاسبي.

وفيما يلي ملخص تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		الأداة المالية
القيمة العادلة		
من خلال الدخل الشامل	من خلال الأرباح أو الخسائر	التكلفة المستهلكة
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	خيار مرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يتم الرجوع فيه	-
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها بغرض المتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧-٣ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

٦-٧-٣-٣ تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال ما يلي:

* السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.

* كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة إلى الإدارة العليا.

* المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.

* كيفية تحديد تقييم أداء مديري الأعمال (القيمة العادلة، أو التدفقات النقدية للعقود، أو كلاهما).

* دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث أنها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معاً.

وفيما يلي ملخص نماذج الأعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) و بما يعكس استراتيجية البنك الموضوعية لإدارة الأصول المالية و تدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الخصائص الأساسية	نموذج الأعمال	الأصل المالي
الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة
كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ادارة الاصول المالية بمعرفة الإدارة على اساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تلافياً للتضارب في القياس المحاسبي.	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧-١ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

٦-٧-٢-٤ تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداء والعائد

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للأداة المالية بانه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال سنة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الاساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الاداء المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

* الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

* خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الأجل، نوع العملة...).

* شروط السداد المعجل ومد الأجل.

* الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.

* الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دورياً).

٦-٧-٢-٥ إعادة التقييم

لا يتم إعادة تقييم الأصول المالية بعد الاعتراف الاولي إلا عندما – فقط عندما – يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال الخاص بإدارة هذه الأصول. وفي كافة الاحوال لا يتم إعادة التقييم بين بنود الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبين الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة.

٦-٧-٢-٦ الالتزامات المالية

* عند الاعتراف الاولي يقوم البنك بتقييم الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء علي هدف نموذج الاعمال للبنك.

* يتم الاعتراف اولياً بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

* يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً على اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي.

* يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

٦-٧-٣ الاستبعاد

٦-٧-٣-١ الأصول المالية

* يتم استبعاد الأصل المالي عندما تنتهي سنة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهري الى طرف آخر.

* عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمناً أي أصل جديد تم الحصول عليه مخصصاً من أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

- * اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفي شروط الاستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.
- * عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الإقرار بها في قائمة المركز المالي، ولكنة يحتفظ بكل أو بشكل جوهري بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول.
- * المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- * بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهري كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول.
- * في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفرض شروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل أو التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) أو اقل من القدر المناسب (التزام) لتأدية الخدمة.

٦-٧-٣-٢ الالتزامات المالية

يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من أو الغاء أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

٦-٧-٤ التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية

٦-٧-٤-١ الأصول المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر انتهت ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح أو خسائر ضمن الأرباح والخسائر. أما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للمقترض، فإن الأرباح يتم تأجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الأرباح والخسائر.

٦-٧-٤-٢ الالتزامات المالية

يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة جوهرياً. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن الأرباح والخسائر.

٦-٧-٥ المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني حال قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

تجري المقاصة بين الإيرادات والمصروفات فقط إذا كان مسموحاً بذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة أو ناتج الأرباح أو الخسائر عن مجموعات متماثلة كنتيجة من نشاط المتاجرة أو ناتج فروق ترجمة ارصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية وناتج ارباح (خسائر) التعامل في العملات الأجنبية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦-٧-٦ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

٦-٧-٦ قياس القيمة العادلة

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الميوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

* يحدد البنك القيمة العادلة على أساس أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم سداده لنقل إلزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس مع الأخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الإلزام في حال أخذ المشاركين في السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار.

* عند تسعير الأصل و/أو الإلزام في تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص على حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه و/أو لكيفية نظر المشاركين في السوق.

* يستخدم البنك المنهج السوق لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية باعتبار أن هذا المنهج يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وعندها يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.

* عندما لا يمكن الاعتماد على مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبيه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.

* عندما لا يمكن الاعتماد على مدخل السوق أو منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الأصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشتري من اقتناء أصل بديل له منفعة مماثلة حيث أن المشارك في السوق كمشتري لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

و فيما يلي أساليب قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة في القوائم المالية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل على النحو التالي :

المستوي الأول – وتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة تستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

المستوي الثاني – وتمثل مدخلات المستوي الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الإلتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوي الثالث – وتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الإلتزام.

(أ) الأدوات المالية بالمستوى الأول

تحدد القيم العادلة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشط، بناء على الأسعار المعلنة في تاريخ القوائم المالية. ويعتبر السوق نشطاً عندما تتماثل البنود التي يتم التعامل فيها في السوق وأن يتواجد عادة مشتريين وبائعين لديهم الرغبة في التعامل في أي وقت بشكل طبيعي. وقد قام البنك باستخدام سعر العرض المعلن في تحديد القيمة العادلة لهذا المستوى. وتتضمن الأدوات المدرجة في المستوى الأول الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٧ الأصول المالية والالتزامات المالية (تابع)

(ب) الأدوات المالية بالمستوى الثاني

تحدد القيم العادلة للأدوات المالية الغير متداولة في سوق نشط، باستخدام أساليب للتقييم. وتعتمد أساليب التقييم بشكل أساسي على المدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. ويتم إدراج أسلوب تحديد القيمة العادلة في المستوى الثاني إذا كانت كافة المدخلات الهامة ملحوظة طوال مدة الأصل أو الالتزام المالي، أما إذا كان أحد المدخلات الهامة غير ملحوظة، يتم إدراج الأداة المالية في المستوى الثالث.

أساليب التقييم المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية تتضمن:

* الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.

* عقود مبادلة أسعار الفائدة باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءً على منحنيات العوائد الملحوظة.

* القيمة العادلة للعقود المستقبلية لأسعار العملات باستخدام القيمة الحالية لقيمة التدفق النقدي المتوقع باستخدام سعر الصرف المستقبلي للعملة محل التعاقد.

* تحليل التدفقات النقدية المخصومة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى.

(ج) الأدوات المالية بالمستوى الثالث

أساليب التقييم لقياس القيمة العادلة لديها حد أدنى من مستوى مداخلتها. تتضمن أساليب التقييم طريقة التدفقات النقدية المخصومة أو طريقة القيمة الدفترية أو غيرها من أساليب التقييم ذات الصلة المستخدمة بشكل شائع في السوق. وتشمل المدخلات الهامة لتقنيات التقييم هذه أسعار الفائدة السوقية، ومعدلات الخصم، ومعدل نمو المشابهة، وخصم السيولة، وتقديرات التدفق النقدي.

٦- ٨ اضمحلال الأصول المالية

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستلمة

تقوم المجموعة في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر -الاضمحلال، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

* صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.

* مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.

* توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.

* تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

* قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية.

* اضمحلال قيمة الضمان.

٦- ٨ اضمحلال الأصول المالية (تابع)

تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأول على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

كما تقوم المجموعة أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

- * إذا حددت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- * إذا حددت المجموعة أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.
- * إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.
- * يتم قياس مبلغ مخصص خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء اضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.
- * إذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد تقوم المجموعة بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

لأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي تجريها المجموعة أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

عند تقدير اضمحلال مجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في المجموعة ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي تحوزها المجموعة ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

تعمل المجموعة على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من سنة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

و يعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لسنة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم تحجيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية يحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد اضمحلال من خلال قائمة الدخل.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٨ اضمحلال الأصول المالية (تابع)

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ IFRS طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ نموزج الخسائر المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموزج الخسائر الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج اضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة الى بعض إرتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية .

بموجب المعيار الدولي رقم ٩ يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ حيث يتم اثبات خسائر اضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:

* الاصول المالية التي تمثل ادوات الدين.

* المديونيات المستحقة.

* عقود الضمانات المالية.

* ارتباطات القروض وارتباطات ادوات الدين المشابهة.

يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة ولا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

٦- ٨ - ١ تصنيف أدوات الدين لأحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلى أساس دوري فيما يتعلق بالأصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، ويتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دورياً من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٨ اضمحلال الأصول المالية (تابع)

٦- ٨- ١- ١ تصنيف ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية وقروض وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر:

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة و يقوم البنك بتصنيفها الي ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية:

المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	تصنيف الاداة المالية
* مخاطر احتمال تعثر منخفضة. * المدين له مقدرة عالية في الاجل القصير علي الوفاء بالتزاماته. * لا يتوفر حدوث تغيرات معاكسة في الاقتصاد وفي بيئة العمل في الاجل الطويل تؤثر سلبا في قدرة المدين علي الوفاء بالتزاماته.	لا توجد متأخرات	المرحلة الأولى ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية
تضمن المعيار بعض المؤشرات – علي سبيل المثال لا الحصر- التي تعتبر ملائمة لتقييم حدوث ارتفاع في مستوي مخاطر الائتمان	بمنتجات التجزئة المصرفية: تأخير اكثر من ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية وتقل عن ٩٠ يوم. قروض وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية: تأخير اكثر من ٦٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية وتقل عن ٩٠ يوم. علما بان هذه المدة (٦٠ يوم) ستخفض تدريجيا بمعدل ١٠ ايام سنويا، لتصبح ٣٠ يوم خلال ٣ سنوات من تاريخ التطبيق.	المرحلة الثانية ادوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي بها، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التعثر بعد نظرا لعدم وجود دليل موضوعي يؤكد حدوث التعثر.
تضمن المعيار بعض العوامل – علي سبيل المثال لا الحصر- التي تؤثر وتوفر دليل علي حصول تعثر ائتماني.	عندما يتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية	المرحلة الثالثة ادوات مالية يتوفر دليل / ادلة علي انها أصبحت متعثرة (غير منتظمة)

٦- ٨- ١- ٢ الترتي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولى الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد وبعد مرور سنة ثلاثة شهور من الانتظام في السداد واستيفاء شروط المرحلة الاولى.

٦- ٨- ١- ٣ الترتي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

* استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

* سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة المجنبه / المهمشه – حسب الاحوال.

* الانتظام في السداد مدة ١٢ شهرا على الاقل.

٦- ٨- ١- ٤ سنة الاعتراف بالأصل المالي ضمن الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية

لا تزيد سنة الاعتراف (تصنيف) الاصل المالي داخل الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية مدة تسعة أشهر من تاريخ تحويلها لتلك المرحلة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٨- ٨ اضمحلال الأصول المالية (تابع)

٦- ٨- ٢ قياس خسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للاداء المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثني عشر شهرا:

* اذاه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولى).

* أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي (ادوات الدين بالمرحلة الاولى).

ويعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:

* تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولى على اساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات، فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية. وتعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثني عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال اثني عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

* تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية على اساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.

* الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفترى للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

* تدخل الإرتباطات عن قروض وادوات الدين المشابهة ضمن حساب القيمة عند الاخفاق، وتحسب على الارصدة القائمة في تاريخ القوائم المالية بعد تحويلها الي القيمة في حالة استخدام تلك الإرتباطات مستقبلا.

يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الأخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك على النحو التالي:

* بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الاولى يتم الاعتراف فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الأخرى التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان.

* بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعتراف فقط بأنواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٤ مايو ٢٠٠٥ بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للمعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

* بالنسبة لأدوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق على اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.

* بالنسبة لأدوات المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق على اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسي، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٨ اضمحلال الأصول المالية (تابع)

* بالنسبة لأدوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للأداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%

* يتم خصم مخصص اضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص اضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات بالالتزامات المركز المالي.

* بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على اساس الفرق بين الدفعات المتوقعة سدادها لحامل الضمانة مخصصا منها اي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

٦- ٨- ٣ الأصول المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي أو تعديلها أو إحلال أصل مالي جديد محل أصل مالي حالي بسبب الصعوبات المالية للمقترض فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي إستبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

* إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالي. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.

* إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي وذلك عند إستبعاده. ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالي الحالي.

٦- ٨- ٤ عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:-

* الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

* ارتباطات عن القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص.

* عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الأداة، ولا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للجزء غير المستخدم بشكل منفصل، يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم ويتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم

* أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لا يتم اثبات مخصص اضمحلال في قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الاصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الافصاح عن مخصص اضمحلال ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة

٦- ٨- ٥ اعدام الديون

يتم اعدام الديون (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لإسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان المقترض لا يملك اصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الاصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم على حساب مخصص اضمحلال بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص اضمحلال بأي متحصلات عن قروض سبق إعدامها.

٦- ٩ اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة الى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصصاً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر اعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ١٠ أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال.

وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة. وتعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للمشتقات على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى. ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبند المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد".

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة". ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبند المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة".

ويتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة". ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة". وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

٦- ١١ الأصول غير الملموسة

الشهرة

تتمثل الشهرة في قيمة زيادة تكلفة اقتناء مساهمات في شركات تابعة أو شقيقة عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي أصول الشركة المقتناة في تاريخ الاقتناء. تدرج الشهرة الناتجة عن اقتناء شركات تابعة ضمن الأصول غير الملموسة، بينما تدرج الشهرة الناتجة عن اقتناء استثمارات في شركات شقيقة ضمن استثمارات في شركات شقيقة.

تقوم إدارة المجموعة سنوياً بتقييم ما إذا كان هناك اضمحلال في قيمة الشهرة، ويتم إجراء التحليل اللازم لتقدير ما إذا كان من المتوقع استرداد القيمة الدفترية للشهرة بالكامل ويتم تخفيض القيمة الدفترية للشهرة إذا كانت أعلى من القيمة المتوقعة استردادها. ويتم تحميل أي خسائر نتيجة اضمحلال قيمة الشهرة على قائمة الدخل ولا يمكن ردها لاحقاً.

تتضمن الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الاستثمارات في شركات تابعة أو شقيقة القيمة الدفترية للشهرة المرتبطة بهذا الاستثمار. ويتم توزيع الشهرة على وحدات توليد النقدية لغرض تحليل اضمحلال في القيمة. ويتم التوزيع على وحدات توليد النقدية التي يتوقع أن تستفيد مباشرة من الشهرة.

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها، ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة لتكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ١٢ الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مزارع المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحميلها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

المباني	من ٢,٥% إلى ١٤,٣%
تحسينات على الأصول	٢٠%
الات ومعدات	٢٠%
نظم الية وحاسبات	٢٥%
وسائل نقل	من ١٦,٦٧% إلى ٢٠%
أخرى	٢٠%

الأصول الثابتة المؤجرة

يدرج المال المؤجر كأصول ثابتة مؤجرة بالتكلفة التاريخية لاقتنائها" وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة المصري الخاص بالتأجير التمويلي وطبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥" و يتم الإهلاك بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل والذي يتراوح بين ٣ سنوات و ٦ سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ الاستخدام.

ويتم إثبات الأصول الثابتة المستردة من العملاء نتيجة لعدم تكملة عقود التأجير المتوقفة عن التشغيل بصافي القيمة الدفترية لتلك الأصول أو القيمة الاستبدالية أيهما اقل وتثبت ببند أصول ثابتة بغرض التأجير بأصول الميزانية.

٦- ١٣ الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للمجموعة من أجل الحصول على عوائد ايجارية أو زيادة رأسمالية بدلا من استخدامها لأغراض ادارية.

يتم تقييم الاستثمارات العقارية عند القياس الأولي بالتكلفة على ان تظهر بعد ذلك بالقوائم المالية بعد خصم مجمع الاهلاك و كذا خسائر الاضمحلال و يتم اهلاك المباني بطريقة القسط الثابت و تظهر الاستثمارات العقارية بالقوائم بالصافي بعد خصم كل من مجمع الاهلاك و مجمع خسائر الاضمحلال.

٦- ١٤ مزايا العاملين

٦- ١٤- ١ نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة ويلتزم البنك بسداد مساهمات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. يتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة التي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

٦- ١٤- ٢ حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح في حقوق الملكية والتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ١٤. مزايا العاملين (تابع)

٦- ١٤- ٣ نظام المزايا المحددة

يلتزم البنك بسداد مزايا محددة للعاملين لديه قبل يناير ٢٠٠٦ على أساس راتب ١ يناير ٢٠٠٦ وفي حدود سقف محدد للزيادة السنوية. ويمثل التزام المزايا المحددة المدرج بالمركز المالي القيمة الحالية للالتزامات المزايا المحددة في نهاية الفترة المالية مطروحاً منها، القيمة العادلة لأصول النظام مع الأخذ في الاعتبار أية تعديلات متعلقة بالخدمات السابقة التي لم يتم إدراجها سابقاً.

ويتم تقدير التزامات نظام المزايا المحددة سنوياً من قبل ائتماني مؤهل مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. ويتم تقدير القيمة العادلة بخصم التدفقات النقدية المتوقع سدادها باستخدام معدل العائد الفعلي على السندات وأذون الخزانة الحكومية وذلك لعدم توفر سندات خاصة يتم تداولها في السوق بشكل نشط.

ويتم تحميل الأرباح والخسائر الإئتمانية الناتجة من تغييرات الافتراضات الإئتمانية على قائمة الدخل الشامل في الفترة التي تحدث فيه.

٦- ١٤- ٤ نظام المزايا العلاجية

يقوم البنك بتغطيته الرعاية الصحية للعاملين وذلك خلال مدة خدمتهم بالبنك لهم ولأسرهم حسب النظم المتبعة كما يقوم البنك بتغطية الرعاية الصحية لبعض العاملين بعد التقاعد وذلك من خلال أحد مقدمي خدمات الرعاية الصحية. ويقوم مقدم الخدمة بتوفير شبكه طبية متكاملة تغطي جغرافيا معظم أنحاء الجمهورية.

كما يقوم البنك بتحمل تكاليف تلك الرعاية الصحية دون تحمل الموظف أية أعباء عدا تلك التكاليف التي تصرف خارج نطاق التغطية. يتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة التي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين. وبالنسبة للعاملين المتقاعدين يتم إدراج التكلفة المتوقعة للرعاية الصحية على مدى سنة خدمة العاملين باستخدام نفس طريقة المزايا المحددة. ويتم تقييم الالتزامات سنوياً من قبل ائتمانيين مؤهلين.

٦- ١٥. ضرب أئب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة الحالية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة. ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

٦- ١٦. النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٦- ١٧. المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص مقابل تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية والمطالبات الحكمية الأخرى عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة عندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه من الالتزامات البنك. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبنك من داخل هذه المخصصات. يتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بقائمة الأرباح والخسائر.

يتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام دون تأثره بمعدل الضرائب الساري بما يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً على أنها القيمة الحالية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ١٨ الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار سنة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم تحديد القيمة العادلة للجزء الذي يمثل التزاماً بالنسبة للسندات القابلة للتحويل إلى أسهم باستخدام سعر العائد المُعادل بالسوق للسندات غير القابلة للتحويل، ويتم الاعتراف بهذا الالتزام بطريقة التكلفة المستهلكة حتى يتم تحويل أو استحقاق السندات، ويتم تحميل باقي المتحصلات على خيار التحويل الذي يتم ادراجه ضمن حقوق الملكية بالصافي بعد خصم تأثير ضرائب الدخل ولا يتم إعادة قياسه.

٦- ١٩ رأس المال

٦- ١٩- ١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

٦- ١٩- ٢ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

٦- ١٩- ٣ أسهم الخزينة

يتم خصم مبلغ شراء أسهم الخزينة يمثل ذلك تكلفتها حتى يتم إلغاؤها، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في سنة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية.

٦- ٢٠ أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية فيما عدا إعادة التقدير والقياس عند تطبيق معيار ٩ IFRS.

٦- ٢١ التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧- إدارة المخاطر الائتمانية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، اخذاً في الاعتبار ان المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويُعد أهم أنواع المخاطر المالية خطر الائتمان وخطر السوق. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها لوضع حدود للخطر والرقابة عليه، وللمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

تتم إدارة المخاطر عن طريق كلا من لجنة المخاطر وادارتي مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وذلك في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم ادارات المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

٧-١ خطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسائر المحتملة الناتجة عن احتمال إخفاق المقترضين أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقاً للشروط التعاقدية. وينشأ خطر الائتمان بشكل رئيسي من الارصدة لدي البنوك والقروض والتسهيلات للبنوك وللأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة أو متناهية الصغر والمؤسسات والارتباطات المتعلقة بتلك الأنشطة، وقد ينشأ أيضاً خطر الائتمان من القروض التدعيمية/ الضمانات الائتمانية الممنوحة مثل الخيارات الائتمانية (عقود مبادلة الإخفاق الناتج عن ادوات الائتمان) Credit Default Swap وعقود الضمانات المالية وخطابات الائتمان وخطابات الضمان. يتعرض البنك أيضاً لخطر الائتمان من أنشطة الاستثمار في أدوات الدين والمراكز غير المسددة من أنشطة المتاجرة والمشتقات المالية.

يعتبر خطر الائتمان أهم المخاطر للنشاط للبنك وبالتالي يدير البنك مخاطر التعرض لخطر الائتمان بعناية، وتتركز إدارة الرقابة على خطر الائتمان لدى البنك في فريق إدارة خطر ائتمان التجزئة المصرفية والمؤسسات لدي ادارة المخاطر التي ترفع تقاريرها إلى كلا من لجنة المخاطر والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط ومجلس الإدارة بصفة دورية منتظمة.

٧-١-١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

يعتبر تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية امراً معقداً يتطلب استخدام النماذج الاحصائية والالكترونية، حيث يتغير مستوى التعرض للمخاطر الائتمانية مع التغيرات في ظروف السوق والنواحي الاقتصادية الأخرى بدرجة معقدة وسريعة، كما يتغير التعرض للمخاطر الائتمانية مع التغيرات في مستوى وقيمة وزمنية التدفقات النقدية المتوقعة وايضا بمرور الزمن. وبالتالي فإن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظه الأصول يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالات حدوث الإخفاق ومعدلات الخسارة المرتبطة بها. ويقوم البنك بقياس خسائر مخاطر الائتمان باستخدام معدلات احتمالات الإخفاق (عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية) (Probability of Default) على اساس الرصيد الدفترى للأداة المالية في تاريخ الإخفاق (Exposure at Default)، ومعدل الخسارة عند الإخفاق (Loss given default).

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

٢-١-٧ تصنيف مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتقييم احتمال الإخفاق على مستوي كل عميل/ مجموعة مرتبطة / منتج ائتماني، باستخدام أساليب لتصنيف العملاء بمختلف الفئات مع الأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتصنيف طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة خلال عام ٢٠٠٥. وبالتالي يقوم البنك باستخدام مجموعة من النماذج وأساليب التقييم المصممة داخلياً لفئات الجهات المقابلة للعملاء وطبيعة القروض المختلفة في ظل المعلومات المتاحة التي يتم تجميعها في تاريخ تطبيق النموذج المستخدم (مثل: مستوى الدخل، مستوى الدخل القابل للإنفاق والضمانات للعملاء الأفراد، والإيرادات ونوع الصناعة والمؤشرات المالية وغير المالية الأخرى للمؤسسات)، ويستكمل البنك هذه المؤشرات بمجموعة من البيانات الخارجية مثل تقارير الاستعلام من البنك المركزي المصري وشركات الاستعلام الائتماني عن المقترضين وتقارير مؤسسات التصنيف الائتماني المحلية والخارجية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النماذج التي يستخدمها البنك تسمح بممارسة التقدير المهني للخبراء من مسنولي مخاطر الائتمان في التصنيف الائتماني الداخلي النهائي، وبالتالي يتيح ذلك الأخذ في الاعتبار أموراً ومؤشرات أخرى قد لا يكون تم الأخذ بها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في نماذج وأساليب التقييم المصممة داخلياً أو من خلال المصادر الخارجية.

يتم معايرة الدرجات الائتمانية بحيث تزيد مخاطر الإخفاق بشكل متزايد عند كل درجة أعلى من المخاطر، وهذا يعني أن الفرق في معدلات الإخفاق بين الدرجة تصنيف A و A- أقل من الفرق في معدلات الإخفاق بين الدرجة تصنيف B و B-. وفيما يلي اعتبارات إضافية لكل نوع من المحافظ الائتمانية التي يحتفظ بها البنك:

١-٧-٢-١ الأفراد ومنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

بعد تاريخ الاعتراف الأول، يتم مراقبة سلوك السداد للمقترض على أساس دوري لاحتساب مقياس لنمط السداد، كما أن أي معلومات أخرى معروفة عن المقترض يحددها البنك قد تؤثر على جدارة الائتمان مثل معدلات البطالة وسوابق عدم السداد حيث يتم إدراجها لقياس نمط السداد ثم يتم بناء على ذلك يتم تحديد معدلات إخفاق لكل مقياس لنمط السداد.

١-٧-٢-٢ المؤسسات والشركات (الكبيرة والمتوسطة)

يتم تحديد التصنيف على مستوى المقترض / المجموعات ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة، ويتم إدراج أي معلومات أو تقييمات محدثة أو جديدة للائتمان في نظام الائتمان بشكل مستمر ودوري. وبالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً تحديث المعلومات حول الجدارة الائتمانية للمقترض / المجموعات ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة على فترات دورية من مصادر أخرى مثل القوائم المالية والبيانات المالية وغير المالية الأخرى المنشورة. على أن يحدد ذلك درجة التصنيف الائتماني الداخلي المحدث ومعدلات الإخفاق.

١-٧-٢-٣ أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المصرية والبنك المركزي

أدوات الدين وأذون الخزانة والسندات الحكومية

يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية من المؤسسات الواردة بتعليمات البنك المركزي لإدارة خطر الائتمان بالنسبة لأدوات الدين بمحفظة الاستثمار، ويتم رصد وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار وبصفة دورية. ويتم تحديد معدلات الإخفاق المرتبطة بكل تصنيف على أساس المعدلات المحققة على مدى الاثني عشر شهراً السابقة كما تنشرها وكالات التصنيف المذكورة. وتعتبر معدل الخسارة لأدوات الدين الحكومية والبنك المركزي بالعملة المحلية تساوي صفراً.

ويتضمن تصنيف البنك للجدارة الائتمانية لأدوات الدين ١٦ فئة تصنيف للأدوات المنتظمة (١-١٣)، و٣ فئات للأدوات غير المنتظمة (من ١٤ حتى ١٦). ويعطي المقياس الرئيسي كل فئة تصنيف نطاقاً محدداً لاحتمالات الإخفاق المرتبطة بكل تصنيف على مر الزمن. ويقوم البنك بمقابلة فئات التصنيف الداخلية مع فئات التصنيف المحددة من قبل البنك المركزي المصري طبقاً لتعليمات تحديد الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات مع ومراجعة تلك المقابلة بصفة دورية منتظمة. وتخضع أساليب التصنيف إلى إعادة معايرتها والتحقق من صحتها بصفة دورية بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع الافتراضات التي لوحظت في الواقع وفيما يلي جدول التقييم الداخلي للبنك مقابل التصنيفات الخارجية:

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

أ- التقييم الداخلي للبنك مقابل التصنيفات الخارجية للاستثمارات المالية والبنوك:

التقييم الخارجي	إحتمالية الاخفاق كنسبة مئوية	مسلسل
AAA	٪٠,٠٠٠	١
AA+	٠,٠٠٠ ١%	٢
AA	٪٠,٠٠٠ ١	٣
AA-	٪٠,٠٠٠ ٥	٤
A+	٪٠,٠٠٩ ٠	٥
A	٪٠,٠٠١ ٧	٦
A-	٪٠,٠٠٢ ٩	٧
BBB+	٪٠,٠٠٥ ٢	٨
BBB	٪٠,٠٠٨ ٣	٩
BBB-	٪٠,٠١٦ ٤	١٠
BB+	٪٠,٠٢٨ ٢	١١
BB	٪٠,٠٦١ ٧	١٢
BB-	٪٠,١٣٦ ١	١٣
B-	٪٠,٣٨٠ ٠	١٤
B	٪١,٠٠٦ ٧	١٥
B-	٪٢,٧٦٩ ٢	١٦
CCC+	٪٧,٥١٨ ٦	١٧
CCC	٪٢١,٠٤٧ ٩	١٨
CCC-	٪٥٠,٨٩٧ ٦	١٩
D	٪١٠٠,٠٠٠ ٠	٢٠

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

ب- التقييم الداخلي للبنك مقابل التصنيفات الخارجية للمؤسسات:

التقييم الخارجي	إحتمالية الإخفاق كنسبة مئوية	مسلسل
AAA	٪٠,٠٠٥١	١
AA+	٪٠,٠٠٨٢	٢
AA	٪٠,٠١٤٤	٣
AA-	٪٠,٠٢٩٤	٤
A+	٪٠,٠٤٥٥	٥
A	٪٠,٠٦٩٦	٦
A-	٪٠,٠٩٦٨	٧
BBB+	٪٠,١٤١١	٨
BBB	٪٠,١٩٢٠	٩
BBB-	٪٠,٢٩٨١	١٠
BB+	٪٠,٤٢٣٨	١١
BB	٪٠,٧٠٤٦	١٢
BB-	٪١,١٧٨٨	١٣
B-	٪٢,٢٩٥٥	١٤
B	٪٤,٣٠٣٤	١٥
B-	٪٨,١٩٩٠	١٦
CCC+	٪١٥,٣٠٢١	١٧
CCC	٪٢٨,٧٩٥٩	١٨
CCC-	٪٥٣,٩٩٧٧	١٩
D	٪١٠٠,٠٠٠٠	٢٠

ويتم استخدام البيانات المستقبلية في تحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية، وكذا تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL". وتقوم إدارة البنك بتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على المخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة ائتمانية عن طريق إجراء تحليلات للبيانات التاريخية. وتختلف المتغيرات الاقتصادية والتأثير المتعلق بها على كلا من احتمالات ال إخفاق "PD" "Probability of Default" والمبالغ المعرضة للخسارة عند الإخفاق "EAD" "Exposure at Default" والخسارة عند الإخفاق "LGD" "Loss Given Default" باختلاف الأصل المالي. ويقوم البنك بالاستعانة بأراء الخبراء فيما يتعلق بتلك الافتراضات والتقدير ان لزم الامر.

ومن أجل تحديد أثر تلك المتغيرات الاقتصادية على كلا من معدلات احتمالات الإخفاق "PD" "Probability of Default" والتعرض عند الإخفاق "EAD" "Exposure at Default" ومعدل الخسارة عند الإخفاق "LGD" "Loss Given Default" تقوم إدارة البنك بإجراء تحليلات انحدار "Regression Analysis" وذلك من أجل تفهم الأثار التاريخية الناتجة عن تلك المتغيرات على معدلات الإخفاق والمدخلات المستخدمة في حساب كلا من التعرض عند الإخفاق EAD عند الإخفاق والخسارة عند التعثر LGD.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

بالإضافة للتصورات الاقتصادية الأساسية، تقوم إدارة البنك بعمل سيناريوهات محتملة أخرى بالإضافة لتصورات متعلقة بكل سيناريو على حدة. يتم استخدام احتمالات الاخفاق مدى العمر "Lifetime PD" المتعلقة بكلا من التصور الأساسي والتصورات الأخرى حيث يتم إيجاد حاصل الضرب لكل تصور مع الاحتمالات المخصصة لكل منهم بالإضافة الى مؤشرات مساندة ومؤشرات نوعية. وبناءً على نتائج تلك الدراسة يتم تقدير ما إذا كان ذلك الأصل المالي يقع في المستوى الأول أو الثاني أو الثالث والذي يتم على أساسه تحديد ما إذا كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL" سوف يتم احتسابها على أساس ١٢ شهراً "Month ECL-١٢" أو مدى عمر الاداة المالية "Lifetime ECL".

تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجة عالية من عدم التأكد كما هو معروف بالنسبة لأي من التوقعات الاقتصادية، لذا فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل كبير عن تلك التي تم توقعها. ويقوم البنك بإجراء أفضل تقدير لتلك التوقعات المحتملة وعمل دراسة تحليلية للعوامل الغير مرتبطة والغير متشابهة بالنسبة للمحافظ الائتمانية المختلفة وذلك من أجل الوصول لتصورات ملائمة لكافة التصورات المحتملة.

١-٧-٣ البيانات المستقبلية المستخدمة في نموذج الخسائر المتوقعة.

١-٧-٣-١ الافتراضات الاقتصادية المتغيرة

تتمثل أهم الافتراضات التي تؤثر على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL" فيما يلي:

* مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).

* معدل البطالة.

* الناتج الإجمالي المحلي

١-٧-٣-٢ تصنيف الأدوات المتعلقة بالخسائر المقاسة على أساس المجموعات المتشابهة

بالنسبة لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة "ECL"، يتم تصنيف المجموعات على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المتشابهة، بحيث يكون التعرض للمخاطر داخل البنك متجانساً. وعند القيام بهذا التصنيف، يتم الأخذ في الاعتبار أن تكون هناك معلومات كافية تمكن البنك من تصنيف البنك بمصادقية إحصائية. وعند عدم توافر المعلومات الكافية، يأخذ البنك في الاعتبار البيانات المرجعية الداخلية/ الخارجية التكميلية. وفيما يلي أمثلة لتلك الخصائص وأية بيانات تكميلية تستخدم لتحديد التصنيف:

قروض الأفراد – يتم تكوين المجموعات في ظل:

* مدة التسهيل

* نوع المنتج (مثل السكن / شراء الرهن العقاري، السحب على المكشوف، بطاقة الائتمان، قروض السيارات)

* تصنيف المقترض من حيث عمل خاص ام موظف.

قروض المؤسسات:

* تم استخدام نموذج احتمالية الاخفاق "S&P".

* تم عمل موائمة بين "S&P" و "ORR".

* تم تحديث النموذج ببعض المؤشرات الاقتصادية حتى تتناسب احتمالية الاخفاق مع العملاء المتواجدين داخل مصر.

* تم تحديث النموذج بنسب التغير في انخفاض التصنيف الائتماني لعملاء البنك لأخر عامين حتى تتناسب نسب اخفاق النموذج مع عملاء البنك.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

١-٧ - ٤ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة للاضمحلال في القيمة.

يتضمن الجدول التالي تحليل للحد الأقصى المعرض لمخاطر الائتمان للأدوات المالية والذي تم الاعتراف بشأنها بمخصص خسائر الائتمان المتوقع (ECL).

يمثل الجدول التالي إجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية و الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان على هذه الأصول المالية.

الاجمالي	ترتيب خسائر الائتمان المتوقعة			درجة الائتمان
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى شهر ١٢	
٦١٣٦٢٤٩	-	-	٦١٣٦٢٤٩	متابعة عادية
٣٩٧٠٨٤	-	٣٩٧٠٨٤	-	متابعة خاصة
٩٣٣٠٣	٩٣٣٠٣	-	-	إخفاق
٦٦٦٦٦٣٦	٩٣٣٠٣	٣٩٧٠٨٤	٦١٣٦٢٤٩	اجمالي القيمة الدفترية
(١٤٣٨٨٠)	(٦٦٤٢١)	(٩٧٠١)	(٦٧٧٥٨)	مخصص الخسارة
٦٤٨٢٧٥٦	٢٦٨٨٢	٣٨٧٣٨٣	٦٠٦٨٤٩١	صافي القيمة الدفترية

الاجمالي	ترتيب خسائر الائتمان المتوقعة			درجة الائتمان
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى شهر ١٢	
١١٨٧٧٨٦٢	-	-	١١٨٧٧٨٦٢	متابعة عادية
٦٦٠٩٩٦	-	٦٦٠٩٩٦	-	متابعة خاصة
٣٢١٦٦٧	٣٢١٦٦٧	-	-	إخفاق
١٢٨٦٠٥٢٥	٣٢١٦٦٧	٦٦٠٩٩٦	١١٨٧٧٨٦٢	اجمالي القيمة الدفترية
(٤١٦٥٤٦)	(٢٣٣١٨١)	(١١٨٥٤٣)	(٦٤٨٢٢)	مخصص الخسارة
١٢٤٤٣٩٧٩	٨٨٤٨٦	٥٤٢٤٥٣	١١٨١٣٠٤٠	صافي القيمة الدفترية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

الاجمالي	ترتيب خسائر الائتمان المتوقعة			درجة الائتمان
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى شهر ١٢	
٢٣٢٤٧١٨	-	٨٠٨٧٦٤	١٥١٥٩٥٤	متابعة عادية
٢٣٢٤٧١٨	-	٨٠٨٧٦٤	١٥١٥٩٥٤	اجمالي القيمة الدفترية
(٢٨٤٠)	-	(٣٥٦)	(٢٤٨٤)	مخصص الخسارة
٢٣٢١٨٧٨	-	٨٠٨٤٠٨	١٥١٣٤٧٠	صافي القيمة الدفترية

الاجمالي	ترتيب خسائر الائتمان المتوقعة			درجة الائتمان
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى شهر ١٢	
٨١٨٠٠٧١	-	-	٨١٨٠٠٧١	متابعة عادية
٨١٨٠٠٧١	-	-	٨١٨٠٠٧١	اجمالي القيمة الدفترية
(٧٧٣٣)	-	-	(٧٧٣٣)	مخصص الخسارة
٨١٧٢٣٣٨	-	-	٨١٧٢٣٣٨	صافي القيمة الدفترية

الاجمالي	ترتيب خسائر الائتمان المتوقعة			درجة الائتمان
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى شهر ١٢	
٤٦٦٥٢٩	-	-	٤٦٦٥٢٩	متابعة عادية
٤٦٦٥٢٩	-	-	٤٦٦٥٢٩	اجمالي القيمة الدفترية
(٢١٢٣)	-	-	(٢١٢٣)	مخصص الخسارة
٤٦٤٤٠٦	-	-	٤٦٤٤٠٦	صافي القيمة الدفترية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

٧-١-٥ الضمانات الائتمانية

يستخدم البنك مجموعة من السياسات والممارسات للحد من مخاطر الائتمان. وأكثرها تطبيقاً هو قبول الضمانات لأدوات الدين وارتباطات القروض. ولدى البنك سياسات داخلية بشأن فئات الضمانات التي يمكن قبولها للحد من أو تخفيض مخاطر الائتمان.

يقوم البنك بإعداد تقييم للضمانات التي تم الحصول عليها عند إنشاء القروض وتتم مراجعة هذا التقييم بشكل دوري. وتتمثل أنواع الضمانات الرئيسية للقروض فيما يلي:

* النقدية و ما في حكمها

* الرهون العقارية

* اتفاقية الهامش للمشتقات التي أبرمت مع البنك كجزء من اتفاقيات مقاصة رئيسية.

* الرهون التجارية

* رهن الأدوات المالية مثل ادوات الديون وادوات حقوق الملكية.

تعتمد الضمانات المحتفظ بها كضمان للأصول المالية بخلاف القروض والتسهيلات على طبيعة الأداة حيث أن سندات الدين والسندات الحكومية والأذون المؤهلة الأخرى غير مضمونة عموماً، باستثناء الأوراق المالية المدعومة بالأصول والأدوات المماثلة المضمونة بمحافظ الأدوات المالية، كما أن المشتقات غالباً ما تكون مضمونة.

لم تتغير سياسات البنك بشكل جوهري فيما يتعلق بالحصول على الضمانات خلال الفترة المالية ولم يكن هناك تغير في جودة تلك الضمانات التي يحتفظ بها البنك بالمقارنة مع الفترة المالية السابقة.

يراقب البنك عن كثب الضمانات المحتفظ بها للأصول المالية الائتمانية، حيث يصبح من المرجح أن البنك سوف يحتفظ بضمانات لتخفيف من الخسائر الائتمانية المحتملة.

إن الأصول المالية قيمتها الائتمانية والضمانات ذات الصلة المحتفظ بها لتخفيف من الخسائر المحتملة بياناها على النحو التالي:

بيان	إجمالي الأصول المعرضة لخطر الائتمان	مخصص الاضمحلال	القيمة الدفترية	القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها
الأصول المالية				
قروض للأفراد	٤١ ٥٦٣	(٨٨)	٤١ ٤٧٥	٤١ ٤٢٨
حسابات جارية مدينة	١٩٢ ٣٩٥	(٥١٤٢)	١٨٧ ٢٥٣	٢٠ ٩٠٥
بطاقات ائتمان	٦٣٨٩ ٥٩٣	(١٣٨ ٦٥٠)	٦٢٥٠ ٩٤٣	١٧٠٩ ٢٣٩
قروض شخصية	٣٠٨٥	-	٣٠٨٥	٣٠٨٥
قروض عقارية	٣٨٥١ ٤٠٣	(٢٦٨ ٦٥٤)	٣٥٨٢ ٧٤٩	٨٧١ ٨٥٢
قروض للمؤسسات	١٨٦٧ ٩٠٦	(٧٣ ٧١٢)	١٧٩٤ ١٩٤	١٨٣ ٣٤٦
حسابات جارية مدينة	٧١٤١ ٢١٦	(٧٤ ١٨٠)	٧٠٦٧ ٠٣٦	٥٠٨ ٩٢٧
قروض مشتركة	١٩ ٤٨٧ ١٦١	(٥٦٠ ٤٢٦)	١٨ ٩٢٦ ٧٣٥	٣ ٣٣٨ ٧٨٢
قروض أخرى				
أجمالي الأصول				

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

١-٧-٦ الأدوات المالية (القروض) التي تم اعدامها

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية التي ما زالت تحت التحصيل الجبري للمبالغ التعاقدية غير المسددة للأصول المعدومة خلال الفترة المنتهية. ويسعى البنك لاسترداد بعض المبالغ المستحقة قانونياً بالكامل والتي تم إعدامها جزئياً أو كلياً بسبب عدم وجود احتمال للاسترداد الكامل.

١-٧-٧ التعديلات على شروط القروض وإعادة جدولتها

يقوم البنك في بعض الأحيان بتعديل شروط القروض المقدمة للعملاء بسبب إعادة التفاوض التجاري أو القروض المتعثرة بغرض تعظيم فرص الاسترداد. وتشمل أنشطة إعادة الهيكلة هذه ترتيبات تمديد مدة السداد، وفترات السماح، والإعفاء من السداد أو بعض أو كل العوائد. وتستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير تشير في تقدير الإدارة -إلى أن السداد سيستمر على الأرجح. وتظل هذه السياسات قيد المراجعة المستمرة.

يستمر البنك في مراقبة ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان فيما يتعلق بتلك الأصول من خلال استخدام نماذج محددة للأصول المعدلة.

١-٧-٨ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول.

يقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / البنك والمُنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية. يتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا. النحو التالي:

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقرضة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

النقدية وما في حكمها

الرهون العقارية.

الرهون التجارية

رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية وعند ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزينة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثلثة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

٧-١-٩ المشتقات

يحفظ البنك بإجراءات رقابية متحفظة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

٧-١-١٠ ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال سنة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

٧-١-١١ الارتباطات المتعلقة بالائتمان

تمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصوح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٧-١-١٢ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لاسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لخسائر اضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري ORR	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	تصنيف الموديز MRA	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	٠ %	AAA	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١ %	AA	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١ %	A	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢ %	BBB+ / BBB / BBB-	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢ %	BB+ / BB / BB-	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣ %	B+ / B / B-	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥ %	CCC+	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠ %	CCC	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠ %	CCC-	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠ %	D	ديون غير منتظمة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

٧-١-١٣ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان (داخل المركز المالي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٣٨٩٩٨٣٤٣٦٧	٣١٣٤٢١١٦١٢	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٤٤٦٣٨٩٥٢١٨	٣٣٩٨٩٠١٩٧٤	أذون خزانة و أوراق حكومية أخرى
٢٨١٦٥١٣٥٨٦	١٧٧٣٣٥٥٥٣٥	أرصدة لدى البنوك
٣٢.٨٣. . . .	٥٥١٣٦٢. . . .	قروض و تسهيلات للبنوك
		قروض وتسهيلات للعملاء
		قروض لأفراد:
٥٩٧٦١٧٨٢٥٧	٦٣٨٩٥٩٢٨٣٨	* قروض شخصية
١٨٨٨٢٨٦٥٧	١٩٢٣٩٥١٠. . .	* بطاقات ائتمان
٢١٥٤٨٤٢٨	٤١٥٦٣.٣١	* حسابات جارية مدينة
٣١٢٦٢٧٢	٣.٨٥١٨٧	* قروض عقارية
		قروض لمؤسسات:
٤٥٧٧.٨٨٢.٨	٣٨٥١٤.٣١١٨	* حسابات جارية مدينة
٦٤٣٤٢٥٨٨٩٦	٦٨٦٢٩٢١٣٤٩	* قروض مباشرة
١٩٨٨٧١٥٨٢٧	١٨٦٧٩.٥٧٢٣	* قروض مشتركة
٨٤٧١١.٢٥	٢٧٨٢٩٤٤٠. . .	* قروض أخرى
٣٧٣٣١٦٩٥٦٢	٤٧٨١١٦٩٢٨٧	إستثمارات مالية في أدوات دين
٣.٢٥٥٢٣٥٢	٤٦٦٥٢٩١١٤	أصول أخرى
٣٤٨١١٢٥.٦٥٥	٣٣٥٩٢٦٩.٢٦٨	

البنود المعرضة لخطر الائتمان بدون اخذ الضمانات (خارج المركز المالي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
١.٦٣٨٦.٥٦	١٣.٨٥٨١٥	ارتباطات عن قروض والتزامات اخري غير قابلة للإلغاء متعلقة بالائتمان
٢٩.٣٩٥٣٦٦	٤١٥٢.٢٢٩٣	الأوراق المقبولة
٢١٦٧٦.٣٧٧٩	٢٢٢٨٨٣٤٨١٦	خطابات ضمان
٥١٨٧٦٩٦٦٩	٢٥.٤٧٣٢٤٧	اعتمادات مستندية
٣.٨٣١٥٤٨٧. . . .	٣.٢٤٥٩٦١٧١	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

٧-١-١٤ قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩		٣١ مارس ٢٠٢٠		
قروض وارسدة لدى البنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وارسدة لدى البنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	
٣١٣٧.٧١.٠٨٠	١٧٨٤٠.٨٠٧٢.٧	٢٣٢٤٧١٧٥٣٦	١٨.٠١٤١١٠.٦٤١	(أ) لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
-	١.٦٥٣.٤٢٧٣	-	١.٥٨.٨٠.٤٦٣	(ب) متأخرات ليست محل اضمحلال
-	٣٦٨٣٤٤.٩٠	-	٤١٤٩٦٩٦٤٢	(ج) محل اضمحلال
٣١٣٧.٧١.٠٨٠	١٩٢٧٤٤٥٥٥٧.٠	٢٣٢٤٧١٧٥٣٦	١٩٤٨٧١٦.٧٤٦	الإجمالي
(٢٥٢٥٣٦١)	(٤٨٩٤٩١٨.٢)	(٢٨٣٩٨٧٨)	(٥٦.٤٢٦.٠٠٤)	يخصم:
٣١٣٤٥٤٥٧١٩	١٨٧٨٤٩٦٣٧٦٨	٢٣٢١٨٧٧٦٥٨	١٨٩٢٦٧٣٤٧٤٢	مخصص خسائر الاضمحلال
				الصافي

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

(أ) قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

		مؤسسات				أفراد			٣١ مارس ٢٠٢٠
قروض وأرصدة لدى البنوك	إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	التقييم
٢٣٢٤٤١٤٥١٦	١٧٤٩٦٥١٨٧٤٣	٢٧٨٢٩٤٤٠٠	١٢٢٣٨٦٤٢٠٩	٦٥٨٨٧٩١٦٨٤	٣٢٦٩٣١٩٨٠٤	٥٩١٣٣٢٩٧٦٤	١٨١٦٧١٢١٤	٤١٢٤٧٦٦٨	١- جيدة
-	٥١٧٥٩١٨٩٨	-	٤١٠٣٤٩٩١٣	١٠٤٦٧٠٩٢٤	٢٥٧١٠٦١	-	-	-	٢- المتابعة العادية
٢٣٢٤٤١٤٥١٦	١٨٠١٤١١٠٦٤١	٢٧٨٢٩٤٤٠٠	١٦٣٤٢١٤١٢٢	٦٦٩٣٤٦٢٦٠٨	٣٢٧١٨٩٠٨٦٥	٥٩١٣٣٢٩٧٦٤	١٨١٦٧١٢١٤	٤١٢٤٧٦٦٨	الإجمالي
		مؤسسات				أفراد			٣١ ديسمبر ٢٠١٩
قروض وأرصدة لدى البنوك	إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	التقييم
٣١٣٧٠٧١٠٨٠	١٧٢٧٤١٣٤١٣١	٨٤٧١١٠٢٥	١٣٠٠١٢٩٨١٥	٦١٣٨٩٧٤٧١٥	٣٩٥٢٤٩٩٠٧٩	٥٥٩٥٧٥٤٥٤٦	١٨١٠٦٤٠٥٤	٢١٠٠٠٨٩٧	١- جيدة
-	٥٦٦٦٧٣٠٧٦	-	٤٣٩٢٩٠٧٦٠	١٢٣١٥٦٩٨٦	٤٢٢٥٣٣٠	-	-	-	٢- المتابعة العادية
٣١٣٧٠٧١٠٨٠	١٧٨٤٠٨٠٧٢٠٧	٨٤٧١١٠٢٥	١٧٣٩٤٢٠٥٧٥	٦٢٦٢١٣١٧٠١	٣٩٥٦٧٢٤٤٠٩	٥٥٩٥٧٥٤٥٤٦	١٨١٠٦٤٠٥٤	٢١٠٠٠٨٩٧	الإجمالي

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

(ب) قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوماً فأكثر ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات

								٣١ مارس ٢٠٢٠
إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	مؤسسات			أفراد				التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	
٣٦٢ ١١٦ ٢٣٧	٢٣٣ ٦٩١ ٦٠١	٩٠ ٨١٠ ٧٢٢	٤ ٥٣٩ ١٧٠	-	٣٢ ٧٤٥ ٩٥٦	٣٢٨ ٧٨٨	-	منتظم ولا توجد متأخرات
٢٢٨ ٠٢٠ ٣٠٥	-	١٢٧ ٠٨٠ ١٠٠	١٥٧ ٢٢٠ ٣٠٠	٣ ٨٥ ١٨٧	٥٤ ٥٩٣ ٤٨٧	٤١٣ ١٥٧	١٦٤	متأخرات حتى ٣٠ يوماً
٣٨٨ ٩٠٦ ٩٦١	-	-	١٤٥ ٢٩٣ ٤٢١	-	٢٤٠ ٧٥٩ ٤٩٩	٢٨١٧٩٠٦	٣٦ ١٣٥	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً
٧٩ ٠٣٦ ٩٦٠	-	١٦ ٧١٧ ٢٠٢	١٥ ٩٨٨	-	٦٠ ٤٨٨ ٣٣٧	١٨٠ ٤٦٧٩	١٠ ٧٥٤	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً
١ ٠٥٨ ٠٨٠ ٤٦٣	٢٣٣ ٦٩١ ٦٠١	١٢٠ ٢٣٥ ٩٣٤	٣٠٧ ٠٦٨ ٨٧٩	٣ ٨٥ ١٨٧	٣٨٨ ٥٨٧ ٢٧٩	٥ ٣٦٤ ٥٣٠	٤٧ ٠٥٣	الإجمالي
٣٥٠ ٩٣٩ ٢٣٩	-	١ ٤٩٢ ١٦٢	١٨٤ ٤٤٦ ٩٦٠	٣ ٨٥ ١٨٧	١٥٩ ٨٣٩ ٨٧١	٢ ٤٤ ١٠٥	٣٠ ٩٥٤	القيمة العادلة للضمانات
								٣١ ديسمبر ٢٠١٩
إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	مؤسسات			أفراد				التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	
١٣٩ ٦٩٨ ٢١٤	٨٤ ٧١٥ ٨٣٧	١٢ ٦٣٢ ٧١٢	٢٦ ٤١١ ٧٠٢	٣ ١٢٦ ٢٧٢	١٢٣ ٠١ ١٥٧	٥١٠ ٥٣٤	-	منتظم ولا توجد متأخرات
٣٠٨ ٦١١ ٢٧٠	١٦٤ ٥٧٩ ٤١٥	٧٥ ٩١٥ ١٠٨	١٥ ٢٣١ ٢٦٢	-	٥٢ ٤٧٠ ٢٠٣	٤١٥ ٢٨٢	-	متأخرات حتى ٣٠ يوماً
٤٨٥ ١٧١ ٧٦٥	-	٥ ٠٩٠ ٩٣٦	٢٦٣ ٠٦٦ ٧٢٧	-	٢١٥ ٧٢٩ ٧١٨	١ ٢٨٢ ٣٢٨	٢ ٠٥٦	متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً
١٣١ ٨٢٣ ٠٢٤	-	٢٩ ٠١٣ ١٧٩	٦٣ ٣٨٦ ٩٥٣	-	٣٨ ٤٣٥ ٦١٦	٨٤٧ ٦٢٥	١٣٩ ٦٥١	متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً
١ ٠٦٥ ٣٠٤ ٢٧٣	٢٤٩ ٢٩٥ ٢٥٢	١٢٢ ٦٥١ ٩٣٥	٣٦٨ ٠٩٦ ٦٤٤	٣ ١٢٦ ٢٧٢	٣١٨ ٩٣٦ ٦٩٤	٣ ٠٥٥ ٧٦٩	١٤١ ٧٠٧	الإجمالي
٣٥٤ ٨٢٠ ٢٨٨	-	١ ٧٤٤ ١٤١	١٩٦ ٧٠٤ ٠٨٠	٣ ١٢٦ ٢٧٢	١٥١ ٦٣٢ ٢٩٩	١ ٤٧٥ ٦٥٩	١٣٧ ٨٣٧	القيمة العادلة للضمانات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

(ج) قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

٣١ مارس ٢٠٢٠

إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	مؤسسات		أفراد			التقييم
	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	
٤١٤٩٦٩٦٤٢	٤٩٢٢٢٨.٧	٢٧٢٤٤٣٣٧٤	٨٧٦٧٥٧٩٥	٥٣٥٩٣٥٦	٢٦٨٣١٠	قروض محل اضمحلال
١٠٣٠٦٨٨٦	-	٥٦٠٠٠١٦	٣٢٣٣٤٥٢	١٢٨٩٢٥٢	١٨٤١٦٦	القيمة العادلة للضمانات
٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
إجمالي القروض و التسهيلات للعملاء	مؤسسات		أفراد			التقييم
	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	
٣٦٨٣٤٤٠٩٠	٤٩٤٧٥٢٦٠	٢٥٢٢٦٧١٥٥	٦١٤٨٧٠١٧	٤٧٠٨٨٣٤	٤٠٥٨٢٤	منتظم ولا توجد متأخرات
٧٨٣١٥٣٩	-	٥٦٠٠٠١٦	١٤٠٦٦٠٠	٥٠١٠٥٣	٣٢٣٨٧٠	القيمة العادلة للضمانات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٧ خطر الائتمان (تابع)

١-٧-١٥ قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها:-

تعتمد سياسة البنك على إعادة الهيكلة /الجدولة لقروض تمويل العملاء التي يتم التفاوض بشأنها والتي تشمل تمديد ترتيبات السداد أو تعديل وتأجيل السداد على وجود مؤشرات أو معايير تشير إلى احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي، وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

١-٧-١٦ الديون المعدومة:-

بموجب قرار مجلس الإدارة أو لجانته المختصة بالبنك، فان القروض التي تقرر إعدامها من القروض غير المنتظمة والديون المشكوك في تحصيلها حيث يتم إعدامها خصماً على مخصصات الاضمحلال المقابلة لها، وذلك بعد استنفاد كافة عمليات التحصيل المحتملة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	قروض وتسهيلات للعملاء
		<u>مؤسسات</u>
٧٧٣٤٥٤١٦	٦٨٩٧٧٤٧	* قروض مباشرة
		<u>أفراد</u>
١٣١٢٤٥٥٩	٥٧٤٨٠٧٤	* قروض شخصية
٢٦١٢٩٤٥	٤٤٢١٦٠	* بطاقات إئتمان
٩٣٠٨٢٩٢٠	١٣٠٨٧٩٨١	

١-٧-١٧ أدوات دين وأذون الخزانة

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في آخر الفترة / السنة المالية.

٣١ مارس ٢٠٢٠	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	أدوات الدين	الاجمالي
من +A حتى -A	-	٥١٨٥٣٧٨١٨	٥١٨٥٣٧٨١٨
أقل من -A	٣٣٩٨٩٠١٩٧٤	٤٢٦٢٦٣١٤٦٩	٧٦٦١٥٣٣٤٤٣
الإجمالي	٣٣٩٨٩٠١٩٧٤	٤٧٨١١٦٩٢٨٧	٨١٨٠٠٧١٢٦١
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	أدوات الدين	الاجمالي
من +A حتى -A	-	٥٤٥٢٢٣٥٣٦	٥٤٥٢٢٣٥٣٦
أقل من -A	٤٤٦٣٨٩٥٢١٨	٣١٨٧٩٤٦٠٢٦	٧٦٥١٨٤١٢٤٤
الإجمالي	٤٤٦٣٨٩٥٢١٨	٣٧٣٣١٦٩٥٦٢	٨١٩٧٠٦٤٧٨٠

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

٧-١-١٨ القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة المالية الحالية.

(بالألف جنيه)

		٣١ مارس ٢٠٢٠					
الاجمالي	دول عربية	دول أجنبية	الوجه القبلي	الدلتا	الاسكندرية / القناة / البحر الاحمر / سيناء	القاهرة الكبرى	البنود المعرضة لخطر الائتمان في المركز المالي
٣١٣٤٢١٢	-	-	-	-	-	٣١٣٤٢١٢	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٣٣٩٨٩٠٢	-	-	-	-	-	٣٣٩٨٩٠٢	اذون خزانة و أدوات دين
١٧٧٣٣٥٦	١٨.١٩	٨٥٩٨٩٠	-	-	-	٨٩٥٤٤٧	أرصدة لدى البنوك
٥٥١٣٦٢	-	-	-	-	-	٥٥١٣٦٢	قروض و تسهيلات للبنوك
	-	-	-	-	-		قروض و تسهيلات للعملاء
							قروض للأفراد:
٤١٥٦٣	-	-	٨٦٧	١٧١٩	٢٦٢٧٨	١٢٦٩٩	قروض شخصية
١٩٢٣٩٥	-	-	٤١٥٠	٨٥٢٠	١٥٣٣٥	١٦٤٣٩٠	بطاقات ائتمان
٦٣٨٩٥٩٢	-	-	٢٦٦٣٨٧	٦١٧٦٨٦	٩٧٠٩٦٧	٤٥٣٤٥٥٢	حسابات جارية مدينة
٣.٨٥	-	-	-	-	-	٣.٨٥	قروض عقارية
							قروض لمؤسسات:
٣٨٥١٤٠٣	-	-	١٥٨٦	٧٠٨٨٢	٤٤٢٧٠٧	٣٣٣٦٢٢٨	حسابات جارية مدينة
٦٨٦٢٩٢٢	-	-	١٣٠٦	٦٦٣٥٧	٨٨٢٤٠٤	٥٩١٢٨٥٥	قروض مباشرة
١٨٦٧٩٠٦	-	-	-	-	-	١٨٦٧٩٠٦	قروض مشتركة
٢٧٨٢٩٤	-	-	-	-	-	٢٧٨٢٩٤	قروض اخرى
٤٧٨١١٦٩	-	-	-	-	-	٤٧٨١١٦٩	إستثمارات مالية في أدوات دين
٤٦٦٥٢٩	-	-	-	-	-	٤٦٦٥٢٩	أصول اخرى
٣٣٥٩٢٦٩٠	١٨.١٩	٨٥٩٨٩٠	٢٧٤٢٩٦	٧٦٥١٦٤	٢٣٣٧٦٩١	٢٩٣٣٧٦٣٠	الاجمالي في نهاية الفترة
٣٤٨١١٢٥٠	٢٨.٤٤	٩٩٦١٧٠	٢٦١٤١٧	٧٠٦٦٩٨	٢٤٨٤٧٣٠	٣٠٣٣٤١٩١	الاجمالي في نهاية عام ٢٠١٩

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-١ خطر الائتمان (تابع)

النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود كل خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

(بالآلاف جنيه)

٣١ مارس ٢٠٢٠														
الاجمالي	افراد	حكومي	اخرى	شركات عامة	شركات عقارية	مقاولات	مؤسسات مالية	سياحة	نقل	طاقة	نشاط زراعي	نشاط صناعي	نشاط تجاري	البند المعرضة لخطر الائتمان في المركز المالي
٣١٣٤٢١٢	-	٣١٣٤٢١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٣٣٩٨٩٠٢	-	٣٣٩٨٩٠٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	اذون خزانة و أدوات دين
١٧٧٣٣٥٦	-	-	-	-	-	-	١٧٧٣٣٥٦	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى البنوك
٥٥١٣٦٢	-	-	-	-	-	-	٥٥١٣٦٢	-	-	-	-	-	-	قروض و تسهيلات للبنوك
														قروض و تسهيلات للعملاء
														قروض للأفراد:
٤١٥٦٣	٤١٥٦٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قروض شخصية
١٩٢٣٩٥	١٩٢٣٩٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بطاقات ائتمان
٦٣٨٩٥٩٢	٦٣٨٩٥٩٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حسابات جارية مدينة
٣.٨٥	٣.٨٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قروض عقارية
														قروض لمؤسسات:
٣٨٥١٤.٣	-	-	٢٢٤٥٢٨	٢.١٥١٧	٢٦٩١	٦٣٣.١٩	٥٧٤٥٤٤	١٣.٥	٥٢٥٩٧٨	٤٩٣٨٥	٣٣٢٥٣	١.٦.٨٧١	٥٤٤٣١٢	حسابات جارية مدينة
٦٨٦٢٩٢٢	-	-	٧٣٤٧٩٦	٢٧.٧٩٠	٤٢٤٤٧٣	٩٢٤٨٦	١٢٥٤١١٤	١٥٢.٤٤	١٧٧٣٤٤	٥٩٩٦١٣	٦٧٤٢٥	١٧٩٥٥٥٧	١٢٩٤٢٨٠	قروض مباشرة
١٨٦٧٩.٦	-	-	-	١١٥٤٦٢.٠	١.٨.٣٦	-	-	٢٣٣٦٩٢	-	١٥١٦٥٢	-	٢١٩٩.٦	-	قروض مشتركة
٢٧٨٢٩٤	-	-	٦١١١	-	١٩٣١٥٥	-	-	-	-	-	-	٤١٨٨٨	٣٧١٤٠	قروض اخرى
٤٧٨١١٦٩	-	٤٧٨١١٦٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إستثمارات مالية في أدوات دين
٤٦٦٥٢٩	-	-	٤٦٦٥٢٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أصول اخرى
٣٣٥٩٢٦٩.٠	٦٦٢٦٦٣٥	١١٣١٤٢٨٣	١٤٣١٩٦٤	١٦٢٦٩٢٧	٧٢٨٣٥٥	٧٢٥٥٠.٥	٤١٥٣٣٧٦	٣٨٧.٤١	٧.٣٣٢٢٢	٨٠.٦٥٠	١٠.٦٧٨	٣١١٨٢٢٢	١٨٧٥٧٣٢	الاجمالي في نهاية الفترة
٣٤٨١١٢٥.٠	٦١٨٩٦٨.٠	١٢١.٥٩٦٣	١٤٨٤٨٢٢	١٨٣٦.٧٩	٥١.٨٩٩	٦٩٨١١٥	٤٨٨٩٨٩١	٣٣٩١٩٦	١٢٤١٥٠.٨	٧٢٨٥٠.١	٧٥٤٥٣	٢٩٧٣٣٥٦	١٧٣٧٧٨٧	الاجمالي في نهاية عام ٢٠١٩

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢-٧ خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في اسعار السوق، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث ان كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق او للاسعار مثل معدلات العائد ومعدلات اسعار الصرف واسعار ادوات حقوق الملكية، ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة او لغير غرض المتاجرة. وتتركز ادارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة او غير المتاجرة في ادارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريق متخصص، ويتم رفع تقارير دورية عن مخاطر السوق إلى كلا من لجنة إدارة المخاطر والإدارة العليا للبنك بصفة دورية. وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء او مع السوق، اما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة اساسية من مخاطر اسعار الصرف للمراكز المفتوحة للعملات الأجنبية ومخاطر سعر العائد للأصول والالتزامات الحساسة للتغيرات في اسعار العائد.

١-٢-٧ اساليب قياس خطر السوق:

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

١-١-٢-٧ القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " لمراكز العملات المفتوحة في نهاية اليوم وقد تم اعتماد النموذج المعد من قبل لجنة إدارة المخاطر خلال شهر ابريل ٢٠١٠ كما يتم مراقبة دقة النموذج المستخدم من خلال اختبارات دقة النتائج Back testing ورفع نتائج للجنة إدارة المخاطر.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهي تعبر عن اقصى قيمة يمكن ان يخسرها البنك في اليوم الواحد، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٩%) وبالتالي هنالك احتمال إحصائي بنسبة (١%) ان تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة، ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات أكثر من خمس سنوات سابقة. ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق، وحيث ان محفظة الاوراق المالية لدى البنك مدرجة للتصفية فضلاً عن انها تتكون من سهم واحد فقط حالياً فلم يتم تفعيل نموذج لقياس القيمة المعرضة للخطر فيما يتعلق بالأوراق المالية وعليه فقد اقتصر على المراكز المالية المفتوحة بالعملات الاجنبية، ويتم استخدام ثلاثة معاملات ثقة مختلفة وهي ٩٥% (اقل)، ٩٨% (متوسطة) و ٩٩% (أعلى)

٢-١-٢-٧ اختبارات الضغوط Stress Testing

تُعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف مُعاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها قطاع إدارة المخاطر بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حاده واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

البنك الأهلي الكويتي - مصر (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢-٧ خطر السوق

إجمالي القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ مارس ٢٠٢٠		
أقل % ٩٥	أعلى % ٩٩	متوسط % ٩٨	أقل % ٩٥	أعلى % ٩٩	متوسط % ٩٨
١٧٠٠٩٤٢	٢٤٠٥٦٧٥	٢١٢٣٧٨٠	١٣٧٦٨٩	١٩٤٧٣٦	١٧١٩١٧
١٧٠٠٩٤٢	٢٤٠٥٦٧٥	٢١٢٣٧٨٠	١٣٧٦٨٩	١٩٤٧٣٦	١٧١٩١٧

خطر أسعار الصرف

إجمالي القيمة عند الخطر

٢-٧-٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية:

يتعرض البنك لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية، وقد قام المركز الرئيسي بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الاجمالية وكذا على مستوى كل عملة على حدى، ويلخص الجدول التالى القيمة الدفترية للادوات المالية موزعة بالعملات المكونه لها

٣١ مارس ٢٠٢٠					
الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري
٣١٨٩١٩٣	١٣٥٧٩	١٢٢٥	٢٢٩٨٣	١٩٣٤٥	٣١٣٢٠٦١
٢٢٥٦٣٠١	١٩٨٢٨	٤٧٠٩٩	١٧٩١٣٨	١٩٩٠٣٨٥	١٩٨٥١
٥٥١٣٦٢	-	-	-	٥٥١٣٦٢	-
١٩٤٨٧١٦١	-	-	٧٧٩٠٨	٢٦٥٣٣٠٧	١٦٧٥٥٩٤٦
٨٤٤٣٦	-	-	-	-	٨٤٤٣٦
٧١٨٠٢٢٣	-	-	٤٤٦٤٣	١٠٠٥٧٨٥	٦١٢٩٧٩٥
١٦٤٨٠٢٢	-	-	-	١٥٣٤٦١	١٤٩٤٥٦١
٤٤٣٠	-	-	-	-	٤٤٣٠
٢٤٠٢١٣٢	٥١٣١	٢٠٢	١٥٦١٠	١٦٧٠٣٢	٢٢١٤١٥٧
٣٦٨٠٣٢٦٠	٣٨٥٣٨	٤٨٥٢٦	٣٤٠٢٨٢	٦٥٤٠٦٧٧	٢٩٨٣٥٢٣٧
١١٦٣٤٥٨	٤٠٣٢	٨٨٠	٨٦١	٢٣٣٤٣٠	٩٢٤٢٥٥
٢٨٧١١٦٤٢	٢٢٨٥١	٤٧٣٠٣	٣٢٨٨٨٨	٣٩٣٠٤٠٤	٢٤٣٨٢١٩٦
٦٩٢٨١٦٠	٦	٣٣٩	٩٦٣٧	٢٣٧٧٦٤٨	٤٥٤٠٥٣٠
٣٦٨٠٣٢٦٠	٢٦٨٨٩	٤٨٥٢٢	٣٣٩٣٨٦	٦٥٤١٤٨٢	٢٩٨٤٦٩٨١
-	١١٦٤٩	٤	٨٩٦	(٨٠٥)	(١١٧٤٤)
١٣٠٠٨٥	-	-	-	١١٠٢٧٢	١٩٨١٣
٣٦٧٤٥٣٦٣	٣٧٩٤٣	٦٠١٠٤	٤٥٨٠٢٠	٧٤٨٦٥٧٧	٢٨٧٠٢٧١٩
٣٦٧٤٥٣٦٣	٣٤٠٥٣	٦٠٠٦٣	٤٥٧٢٥١	٧٥١٧٥٣١	٢٨٦٧٦٤٦٥
-	٣٨٩٠	٤١	٧٦٩	(٣٠٩٥٤)	٢٦٢٥٤
١٠٦٣٨٦	-	-	-	٩٠٩٥٥	١٥٤٣١

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

إجمالي الأصول المالية

إجمالي الالتزامات المالية

صافي المركز المالي

ارتباطات متعلقة بالانتمان

** القروض و التسهيلات مدرجة بالاجمالي (غير مخصومة)

*** استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مدرجة بالاجمالي (غير مخصومة)

البنك الأهلي الكويتي - مصر (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢-٧ خطر السوق (تابع)

٣-٢-٧ خطر سعر العائد:

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات سعر العائد السائد في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لاداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الاداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الاداة المالية نتيجة للتغير في اسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة.

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للادوات المالية موزعه على اساس تواريخ اعادة التسعير او تواريخ الاستحقاق ايهما أقرب:

بيان	٣١ مارس ٢٠٢٠						
	حتى شهر	أكثر من شهر وحتى ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور وحتى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور وحتى سنة	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون عائد
نقدية وارصدة احتياطية لدى البنك المركزي	-	-	-	-	-	-	٣٦٦٩٩٥٦
ارصدة لدى البنوك	١٥٨٤١٩٦	٧٨٧٦٦	-	-	-	-	١١٠٠٣٧
قروض وتسهيلات للبنوك	-	-	٢٣٥٢٣٤	٣١٣٦٤٤	-	-	٥٤٨٨٧٨
قروض وتسهيلات للعملاء	١٢١٠٢٠٦٤	٣٥٢٧٧٢	٢٩٨٩١٤	٤٠٦٤٨٨	٢٦٢٠٦٨٨	٢٩٧٨٦٢٨	١٦٧١٨١
الاستثمارات المالية	-	-	-	-	-	-	-
من خلال الأرباح والخسائر	٥٨٦٥	٢٩٢٠٩	١٤٢٠٣	٣٠٦٩٩	-	-	٤٤٦٠
من خلال الدخل الشامل	١٣٦٣٧٦	٧٦٠٩٧١	٥٤٧٣٨٦	٢١٩٦٤٩١	٧٢٤٥٥٥	٢١٣٧٦٢٦	٣٤٥٩٥٣
بالتكلفة المسهولة	١٠٣٦٤٩	١٠٠٠٠٣	٢٩٩٧٧	٤٩٢٥٣	١٢٢٥٦٢٥	١٣٥٠٦٦	-
أستثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	٤٤٣٠
ارصدة مدينة اخرى ومشتقات مالية	-	-	-	-	-	-	٨٥٥٧٤٩
أصول ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	٦٣٢٢
اصول ثابتة وغير ملموسة	-	-	-	-	-	-	٤٠٧١٠٢
اجمالي الاصول المالية	١٣٩٣٢١٥٠	١٣٢١٧٢١	٨٩٠٤٨٠	٢٩١٨١٦٥	٤٨٨٤٥١٢	٥٢٥١٣٢٠	٥٥٧١١٩٠
ارصدة مستحقة للبنوك	١٠٩٠١٠٥	-	-	-	-	-	٧٣٣٥٣
ودائع العملاء	١٤٣١٥٠٤٣	٢٤٢٦٨١١	٢٧٥٨٠٢٣	٥٢٤٨٢٥٧	١٩٨٠١٢٦	١٩٧٧٤٥	١٧٨٥٦٣٨
ارصدة دائنة اخرى ومشتقات مالية	-	-	-	-	-	-	١٢٣٩٣٨٨
مخصصات أخرى	-	-	-	-	-	-	٩٦٤٤٦
إلتزامات مزايا التقاعد	-	-	-	-	-	-	٩٢٠٣٩
حقوق الاقلية	-	-	-	-	-	-	١٠٠
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	٣٤٦٦٤٦٤
اجمالي الالتمامات المالية وحقوق الملكية	١٥٤٠٥١٤٨	٢٤٢٦٨١١	٢٧٥٨٠٢٣	٥٢٤٨٢٥٧	١٩٨٠١٢٦	١٩٧٧٤٥	٦٧٥٣٤٢٨
فجوة اعادة التسعير	(١٤٧٢٩٩٨)	(١٠٥٠٩٠)	(١٨٦٧٥٤٣)	(٢٣٣٠٠٩٢)	٢٩٠٤٣٨٦	٥٠٥٣٥٧٥	(١١٨٢٢٣٨)
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٥٩٦٩٨٥٨	٢١٤٧٩٨٩	٢١٧٥٧٧٣	٢٦٢٠٠٢٨	٣٩٥١٦٣٣	٣٠٦٠٩٤٤	٥٨٣٣١١٥
اجمالي الاصول المالية	١٧٦١٩١٢١	٣٢٤٤٦٤٢	٢٢١٧٠٦٠	٤٤٥٤٤٥٥	١٥٩٢٧٠٣	٢٣٠٨٧٦	٦٤٠٠٤٨٣
اجمالي الالتمامات المالية وحقوق الملكية	(١٦٤٩٢٦٣)	(١٠٩٦٦٥٣)	(٤١٢٨٧)	(١٨٣٤٤٢٧)	٢٣٥٨٩٣٠	٢٨٣٠٠٦٨	(٥٦٧٣٦٨)
فجوة اعادة التسعير							

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢-٧ خطر السوق (تابع)

تحليل حساسية سعر العائد

تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على حقوق الملكية بالطرق التالية:

الأرباح المحتجزة: الزيادة أو النقص في صافي الدخل من العائد والقيمة العادلة للمشتقات المالية والمدرجة ضمن الأرباح والخسائر.
احتياطي القيمة العادلة: الزيادة أو النقص في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (قبل ١ يناير ٢٠١٩: المتاحة للبيع) المعترف بها مباشرة ضمن قائمة الدخل الشامل

٢-٧-٤ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

٢-٧-٤-١ إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة قطاع إدارة المخاطر بالبنك ما يلي:
يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.

مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري
إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض.

لأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.
وتقوم لجنة إدارة الأصول والالتزامات أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

٢-٧-٤-٢ منح التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل قطاع إدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والأجال.

٧ - ٣ التدفقات النقدية غير المشتقة

(بالألف جنيه)		٣١ مارس ٢٠٢٠					البيان / تاريخ الاستحقاق
الاجمالي	أكثر من ٣ سنوات	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات	أكثر من ٦ شهور وحتى سنة	أكثر من ٣ شهور وحتى ٦ شهور	أكثر من شهر وحتى ٣ شهور	حتى شهر	
١.٦٨٨٤٦	-	-	-	-	٨٧١١٩	٩٨١٧٢٧	مستحق للبنوك المحلية
١.٤.٤١	-	-	-	-	-	١.٤.٤١	مستحق للبنوك الخارجية
٢٩٨٥٣٩٥٢	١١٨١١١١٣	٤.١٧٢٧٠	٢٧٤٤٨٧٥	١٦.٧.١٤	١٦٢٨٨٥٤	٨.٤٤٨٢٦	ودائع العملاء
١٢.٢٦٧٩	٩٢.٣٩	-	-	-	-	١١١.٦٤٠	التزامات اخرى
٣٢٢٢٩٥١٨	١١٩.٣١٥٢	٤.١٧٢٧٠	٢٧٤٤٨٧٥	١٦.٧.١٤	١٧١٥٩٧٣	١٠.٢٤١٢٣٤	اجمالي الالتزامات المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
-	-	-	-	-	-	-	*جمالى الاصول المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
(بالألف جنيه)		٣١ ديسمبر ٢٠١٩					البيان / تاريخ الاستحقاق
الاجمالي	أكثر من ٣ سنوات	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات	أكثر من ٦ شهور وحتى سنة	أكثر من ٣ شهور وحتى ٦ شهور	أكثر من شهر وحتى ٣ شهور	حتى شهر	
٢٥٩٣٤٧٢	-	-	-	-	٢٤١٦١٧	٢٣٥١٨٥٥	مستحق للبنوك المحلية
٢٦٢٢٠.٤	-	-	-	-	-	٢٦٢٢٠.٤	مستحق للبنوك الخارجية
٢٩٤٣٣.٧٧	١٢٣.٣٥٧٤	٤.٣٨٣٧٢	٢.٠٨٥٢٦	١١٢٤٧٢٨	٢٤٧٢.٠٨	٧٤٨٥٨٦٩	ودائع العملاء
١١١٧٦٤٣	٨٩٧.٢	-	-	-	-	١.٢٧٩٤١	التزامات اخرى
٣٣٤.٦٣٩٦	١٢٣٩٣٢٧٦	٤.٣٨٣٧٢	٢.٠٨٥٢٦	١١٢٤٧٢٨	٢٧١٣٦٢٥	١١١٢٧٨٦٩	اجمالي الالتزامات المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
٤١١١.٣٤٩	٤٤٣٢١٦٦	١.٣٣٨٧٩٠	٩٦٥٢٢٥١	٣٩٣٢.٠٥	٣٦٢١٥٨٧	٩١٣٣٥٥٠	*جمالى الاصول المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى

تتضمن الاصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات وتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والارصدة لدى البنك المركزي، والارصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة واوراق حكومية اخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعه عن طريق بيع اوراق مالية وايجاد مصادر تمويل اخرى.

*الاصول المبينة بالجدول تمثل التدفقات النقدية المخصومة وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-٤ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في مركز مالى البنك بالقيمة العادلة.

(بالألف جنيه)

القيمة العادلة		القيمة الدفترية		
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
				أصول مالية
٢٨١٣٤٤٩	١٧٧٢٦٩٦	٢٨١٣٤٤٩	١٧٧٢٩٩٩	أرصدة لدى البنوك
١٢٠٧٠٢٥٥	٥٢٤٦٨٢٨	١٢٠٧٠٢٥٥	٥٥٢٧٠٣٣	قروض متداولة
				التزامات مالية
٢٨٥٢٥٦٣	١١٦٣٤٥٨	٢٨٥٢٥٦٣	١١٦٣٤٥٨	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٤٤٠٧٩٣١	٢٤٩٦٦١٧٠	٢٤٤٠٧٩٣١	٢٤٩٥٦١٢٢	ودائع العملاء المتداولة

٧-٤-١ أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع ليلية واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها، ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

٧-٤-٢ قروض وتسهيلات للبنوك

تمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة. وللتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة. ويتم عرض القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال.

٧-٥ استثمارات في أوراق مالية

تتضمن الاستثمارات في أوراق مالية فقط الأصول المالية التي لها تاريخ استحقاق محدد او قابل للتحديد ويهدف نموذج الاعمال للاحتفاظ بها من اجل الحصول على أصل الاستثمار والعائد منه فقط. ويتم تحديد القيمة العادلة لتلك الأصول المالية للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

٧-٦ المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد، المبلغ الذي سيتم سداده عند الطلب. يتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-٧ أدوات دين مصدرة

يتم حساب إجمالي القيمة العادلة بناء على أسعار الأسواق المالية السارية. وبالنسبة للأوراق التي ولا يوجد لها أسواق نشطة، يتم أول مرة استخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة بناء على المعدل الحالي الذي يناسب المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق.

٧-٨ إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي:
الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك.
حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
التأكد من أن أداء البنك يتوافق مع حدود المخاطر المقبولة Risk Appetite المعتدة من قبل مجلس إدارة البنك التي يتم مراقبتها بصفة دورية من خلال مصفوفة المخاطر.

الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية أو الجهات الرقابية التي تعمل فيها فروع البنك الأجنبية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة للبنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع

لاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً للأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥ ٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ ٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥ ٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وكذا الاستثمارات المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى البنك ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية هاتين السنتين.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك

٧-٨ إدارة رأس المال (تابع)

(بالألف جنيه)		
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
		رأس المال
		الشريحة الأولى بعد الاستبعادات
١ ٦١٧ ٣٣١	١ ٦١٧ ٣٣١	رأس المال المصدر والمدفوع
١٣ ٥٤٠	١٣ ٥٤٠	الاحتياطي العام
١٠٠ ٢١٧	١٠١ ٠٩٣	الاحتياطي القانوني
٢٢٧	٢٢٧	الاحتياطي الرأسمالي
٤ ٢٤٢	٤ ٢٤٢	أحتياطى المخاطر العام
١ ٣٥١ ٠٢٣	١ ٤٣ ٠٩٦	أرباح محتجزة
-	١ ٣٥٣ ١١١	أرباح مرحلية
٢٧٠ ٠٦٩	٢٢٥ ٧٩٨	اجمالي بنود الدخل الشامل المتراكم بالميزانية
٩٨	١٠٠	حقوق الأقلية
(٣٣ ٨٤١)	(٣٢ ٤٥١)	إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى
٣ ٣٢٢ ٩٠٦	٣ ٤٢٦ ٠٨٧	إجمالي الشريحة الأولى بعد الاستبعادات (١)
		الشريحة الثانية بعد الاستبعادات
١ ٩٢٦	١ ٩٢٦	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
١١٦ ٠٦١	١٤٠ ٢١٠	ما يعتد به من المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الأولى
١١٧ ٩٨٧	١٤٢ ١٣٦	إجمالي الشريحة الثانية بعد الاستبعادات (٢)
٣ ٤٤٠ ٨٩٣	٣ ٥٦٨ ٢٢٣	إجمالي رأس المال (٢+١)
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان:
١ ٩٦٨ ٠٨١٢	٢ ١١٥ ١٠٩	إجمالي مخاطر الائتمان
٢ ١٤٥ ٤١٩	٢ ١٤٥ ٤١٨	إجمالي مخاطر التشغيل
٢ ١٨٢٦ ٢٣١	٢ ٢ ٢٦٠ ٥٢٧	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان
% ١٥,٧٦	% ١٦,٠٣	معييار كفاية رأس المال (%)

* تم إعداد معيار كفاية رأس المال وفقا لبنود القوائم المالية المجمعة وتعليمات البنك المركزي الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ مع الأخذ في الاعتبار التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٧-٩ نسبة الرافعة المالية

أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ قرار بالموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية، مع إلزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة ٣% على أساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي:

* كنسبة استرشادية إعتباراً من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧

* كنسبة رقابية مُلزِمة إعتباراً من عام ٢٠١٨

وذلك تمهيداً للنظر في الاعتداد بها ضمن الدعامة الأولى من مقررات بازل (الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال) بهدف قوة وسلامة الجهاز المصرفي المصري ومواكبته لأفضل الممارسات الرقابية الدولية في هذا الشأن.

وتعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة في معيار كفاية رأس المال (بعد الاستبعادات) وأصول البنك (داخل وخارج المركز المالي) غير المرجحة بأوزان المخاطر.

مكونات النسبة

مكونات البسط:

يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حالياً وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المشار إليها بعاليه.

مكونات المقام:

يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج المركز المالي -وفقاً للقوائم المالية وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي:-

* تعرضات البنود داخل المركز المالي بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية.

* التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.

* التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الأوراق المالية.

* التعرضات خارج المركز المالي (المرجحة بمعاملات التحويل).

و يلخص الجدول التالي نسبة الرافعة المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

نسبة الرافعة المالية:

(بالألف جنيه)		
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٣٣٢٢٩٠٦	٣٤٢٦٠٨٧	الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات
٣٥٨٤١٣٢٠	٣٤٨٧٧٠١٠	اجمالي التعرضات داخل المركز المالي وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
١٥٩٤٥١٤	١٦٩٩٦٩٨	اجمالي التعرضات خارج المركز المالي
٣٧٤٣٥٨٣٤	٣٦٥٧٦٧٠٨	اجمالي التعرضات داخل وخارج المركز المالي
% ٨,٨٨	% ٩,٣٧	نسبة الرافعة المالية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٨- أثر تغيير السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي باستثناء انه لم يتم تعديل أرقام عام ٢٠١٨ وتم الاعتراف بالفرق في القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الأرباح المرحلة والاحتياطيات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وبناءً عليه، فإن المعلومات المقدمة لعام ٢٠١٨ لا تعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وإن تأثير هذا التغيير في السياسة المحاسبية في ١ يناير ٢٠١٩ و في ٣١ مارس ٢٠١٩ على النحو التالي:

الأثر اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس:

بيان	تكوين خسائر ائتمانية متوقعة	أرباح محتجزة	الاحتياطيات
<u>التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس:</u>			
صناديق استثمار البنك الأهلي الكويتي - مصر من المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق الى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	-	١٦٢٦٠٦٠٠	-
إعادة تقييم أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	-	(٨٢٦٠٤)	-
إعادة تقييم أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	(١٣٩٥٨٨٨)	(٤٩٦٦٤٢٨٩)
إثبات الفروق الإكتوارية المتعلقة بالتزامات مزايا التقاعد من خلال الدخل	-	٢٥٤٨٠٧٥	(١٩٥٨٣٨٤٥)
إعادة تقييم أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	١٣٣٧٤٩١٥
<u>التأثير على الاعتراف ب ECL بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩</u>			
<u>المتعلق بالأصول المالية:</u>			
أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٤٤٧٠٤٥٢	-	(٤٤٧٢٠)
أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المستهلكة (يتم خصمها من القيمة الدفترية)	-	-	(٥٢٣٥٦٣)
أرصدة لدى البنوك (يتم خصمها من القيمة الدفترية)	-	-	(٢١٦٥٣٩٠)
قروض وتسهيلات البنوك (يتم خصمها من القيمة الدفترية)	-	-	(١٤٥٥٠٦٢)
قروض وتسهيلات العملاء (يتم خصمها من القيمة الدفترية)	-	-	(٢٨٨١٢٩٣٥٥)
التزامات عرضية	-	-	١٧٤٢٨٣٨٤
أصول أخرى (يتم خصمها من القيمة الدفترية)	-	-	(١١٩٨٥١١)
إجمالي الأثر في تاريخ التطبيق الأولي	٤٤٧٠٤٥٢	١٧٣٣٠١٨٣	(٣٣١٩٦١٤٣٦)

٨- أثر تغيير السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (تابع)

الأثر على الميزانية في ١ يناير ٢٠١٩

التعليمات بعد التعديل وفقاً للمعيار الدولي رقم ٩		التعليمات قبل التعديل			بيان
فئة القياس	القيمة الدفترية	إعادة القياس	إعادة التقييم	القيمة الدفترية	فئة القياس وفقاً للتعليمات قبل التعديل
الأصول المالية					
					أرصدة لدى البنوك
التكلفة المستهلكة	٢ ٤٤٤ ٤٨٠ ٩٨٨	(٢ ١٦٥ ٣٩٠)	-	٢ ٤٤٦ ٦٤٦ ٣٧٨	قروض وارصدة مدينة
تم إعادة تبويبها	-	-	(٣ ١١٨ ٥٧٨ .٤٢)	٣ ١١٨ ٥٧٨ .٤٢	القيمة العادلة / التكلفة المستهلكة
التكلفة المستهلكة	٣ ٨٢ ٨٩٣ ٩٦٨	(١ ٤٥٥ .٦٢)	-	٣ ٨٤ ٣٤٩ .٣٠	قروض وارصدة مدينة
التكلفة المستهلكة	١٥ ٣٨١ ٤٠٤ ٧٢٩	(٢٨٨ ١٢٩ ٣٥٦)	-	١٥ ٦٦٩ ٥٣٤ .٨٥	قروض وارصدة مدينة
التكلفة المستهلكة	٥٥٥ ١٨١ ١٦٢	(١ ١٩٨ ٥١١)	-	٥٥٦ ٣٧٩ ٦٧٣	قروض وارصدة مدينة
استثمارات مالية					
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح الخسائر	٦٠ .٠٢ ٦٧٥	١٦ ١٧٧ ٩٩٦	٤٣ ٨٢٤ ٦٧٩	-	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق / بالتكلفة المستهلكة
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٤ ٧٣٠ ٩٢٩ ١٨٠	(٣٤ ٧١٣ ١٣٦)	٣٥٠ ٨٥٥٩ ٢٩٣	١ ٢٥٧ .٨٣ .٢٣	متاحة للبيع
بالتكلفة المستهلكة	١٣٠ ٩ ١١٨ ٦٢٥	(٥٢٣ ٥٦٣)	(٤٣٣ ٨٠٥ ٩٣٠)	١ ٧٤٣ ٤٤٨ ١١٨	التكلفة المستهلكة
	٢٤ ٨٦٤ .١١ ٣٢٧	(٣١٢ .٠٧ .٢٢)	-	٢٥ ١٧٦ .١٨ ٣٤٩	مجموع الأصول المالية
الالتزامات المالية					
	٨٠ ٤٩٩ .٤٨	(١٧ ٤٢٨ ٣٨٤)	-	٩٧ ٩٢٧ ٤٣٢	مخصصات أخرى
	٧٦٧ .٦ ١٣٤	١٧ .٣٥ ٧٧٠	-	٥٩ ٦٧٠ ٣٦٤	التزامات مزايا التقاعد
	١٥٧ ٢٠٥ ١٨٢	(٣٩ ٢٦١٤)	-	١٥٧ ٥٩٧ ٧٩٦	مجموع الالتزامات المالية
حقوق الملكية					
	(٤ ١١٩ ٧٧٨)	(٣٣١ ٩٦١ ٤٣٦)	-	٣٢٧ ٨٤١ ٦٥٨	إحتياطيات
	٩٣٤ ٤٦٨ ١٠٢	١٧ ٣٣٠ ١٨٣	-	٩١٧ ١٣٧ ٩١٩	أرباح محتجزة
	٩٣٠ ٣٤٨ ٣٢٤	(٣١٤ ٦٣١ ٢٥٣)	-	١ ٢٤٤ ٩٧٩ ٥٧٧	إجمالي حقوق الملكية

٩ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٣٣٤ ٦٢٩ ٧٦.	٥٣٧ ٩٢٧ ٣٨٨	نقدية
٣ ٨٩٩ ٨٣٤ ٣٦٧	٣ ١٣٤ ٢١١ ٦١٢	أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٤ ٢٣٤ ٤٦٤ ١٢٧	٣ ٦٧٢ ١٣٩ . . .	
(١ ٩٧٩ ١١٧)	(٢ ١٨٢ ٩٦٧)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٤ ٢٣٢ ٤٨٥ . ١٠	٣ ٦٦٩ ٩٥٦ . ٣٣	
٣٣٤ ٦٢٩ ٧٦.	٥٣٧ ٩٢٧ ٣٨٨	نقدية
٣ ٤٦١ ٨٥٣ ٢٩٣	٢ ٦٥١ ٢٦٥ ٧٥٩	أرصدة بدون عائد
٤٣٧ ٩٨١ . ٧٤	٤٨٢ ٩٤٥ ٨٥٣	أرصدة ذات عائد ثابت
٤ ٢٣٤ ٤٦٤ ١٢٧	٣ ٦٧٢ ١٣٩ . . .	
(١ ٩٧٩ ١١٧)	(٢ ١٨٢ ٩٦٧)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٤ ٢٣٢ ٤٨٥ . ١٠	٣ ٦٦٩ ٩٥٦ . ٣٣	
٤ ٢٣٢ ٤٨٥ . ١٠	٣ ٦٦٩ ٩٥٦ . ٣٣	أرصدة متداولة

١٠ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
١٤٥ ٥١٨ ٢٨٦	١٨٥ ٣٠ ٨٨٦١	حسابات جارية
٢ ٦٧٠ ٩٩٥ ٣٠ .	١ ٥٨٨ . ٤٦ ٦٧٤	ودائع
٢ ٨١٦ ٥١٣ ٥٨٦	١ ٧٧٣ ٣٥٥ ٥٣٥	
(١ . ٨٥ ٨١٢)	(٣٥٦ ١٥٣)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٢ ٨١٥ ٤٢٧ ٧٧٤	١ ٧٧٢ ٩٩٩ ٣٨٢	
٩ . ٦٤ ١٦٦	٩ ٨٥ . ٦٧٣	بنوك مركزية
١ ٧٨٣ ٢٣٥ ٢٦٥	٨٨٥ ٥٩٦ ١٠ ٩	بنوك محلية
١ . ٢٤ ٢١٤ ١٥٥	٨٧٧ ٩٠ ٨ ٧٥٣	بنوك خارجية
٢ ٨١٦ ٥١٣ ٥٨٦	١ ٧٧٣ ٣٥٥ ٥٣٥	
(١ . ٨٥ ٨١٢)	(٣٥٦ ١٥٣)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٢ ٨١٥ ٤٢٧ ٧٧٤	١ ٧٧٢ ٩٩٩ ٣٨٢	
١ ٢٨ . ٠ ١ ٦١ .	١١ . ٠ ٣٧ ٧٨٧	أرصدة بدون عائد
١ ٧٥ ١ ٦ ٦ ٧ ٦	٧٥ ٢ ٧١ . ٧ ٣	أرصدة ذات عائد متغير
٢ ٦٧٠ ٩٩٥ ٣٠ .	١ ٥٨٨ . ٤٦ ٦ ٧ ٥	أرصدة ذات عائد ثابت
٢ ٨١٦ ٥١٣ ٥٨٦	١ ٧٧٣ ٣٥٥ ٥٣٥	
(١ . ٨٥ ٨١٢)	(٣٥٦ ١٥٣)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٢ ٨١٥ ٤٢٧ ٧٧٤	١ ٧٧٢ ٩٩٩ ٣٨٢	
٢ ٨١٥ ٤٢٧ ٧٧٤	١ ٧٧٢ ٩٩٩ ٣٨٢	أرصدة متداولة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١١ - قروض وتسهيلات البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٣٢.٨٣.٠٠٠	٥٥١٣٦٢.٠٠٠	قروض لأجل
(١٤٣٩٥٤٩)	(٢٤٨٣٧٢٥)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٣١٩٣٩.٤٥١	٥٤٨٨٧٨٢٧٥	

١٢ - قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
		أفراد
٥٩٧٦١٧٨٢٥٨	٦٣٨٩٥٩٢٨٣٨	قروض شخصية
١٨٨٨٢٨٦٥٧	١٩٢٣٩٥١٠٠	بطاقات ائتمان
٢١٥٤٨٤٢٨	٤١٥٦٣.٣١	حسابات جارية مدينة
٣١٢٦٢٧٢	٣.٨٥١٨٧	قروض عقارية
٦١٨٩٦٨١٦١٥	٦٦٦٦٦٣٦١٥٦	اجمالي (١)
		مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
٤٥٧٧.٨٨٢.٠٨	٣٨٥١٤.٣١١٨	حسابات جارية مدينة
٦٤٣٤٢٥٨٨٨٨	٦٨٦٢٩٢١٣٤٩	قروض مباشرة
١٩٨٨٧١٥٨٢٧	١٨٦٧٩.٥٧٢٣	قروض مشتركة
٨٤٧١١.٢٥	٢٧٨٢٩٤٤.٠٠	قروض أخرى
١٣.٨٤٧٧٣٩٤٨	١٢٨٦.٥٢٤٥٩.٠	اجمالي (٢)
١٩٢٧٤٤٥٥٥٦٣	١٩٤٨٧١٦.٧٤٦	اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (١) + (٢)
(٥.٥٨٤٧٨٥٢)	(٥٦.٤٢٦.٠٠٤)	يخصم : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
١٨٧٦٨٦.٧٧١١	١٨٩٢٦٧٣٤٧٤٢	
		أرصدة متداولة
١٢.٧.٢٥٤٦٥١	٥٥٢٧.٣٣.٥١	أرصدة غير متداولة
٧٢.٤٢٠.٩١٢	١٣٩٦.١٢٧٦٩٥	
١٩٢٧٤٤٥٥٥٦٣	١٩٤٨٧١٦.٧٤٦	

١٢ - قروض وتسهيلات العملاء (تابع)

الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للقروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة / السنة كانت كما يلي:

٣١ مارس ٢٠٢٠ (أفراد)			
الاجمالي	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
١١٧٥٩٧٥٠٩	١١٢٣٩٣٤١٤	٥٢٠٤٠٩٥	رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في أول الفترة
٤٠١٤٨٠٣٧	٣٩٨٣٥٧٤٨	٣١٢٢٨٩	عبء الاضمحلال
٦١٩٠٢٣٤	٥٧٤٨٠٧٤	٤٤٢١٦٠	متحصلات من قروض سبق أعدامها
(٢٠٠٥٨٠٦)	(١٩٢٣٩١٣٦)	(٨١٦٦٧٠)	مبالغ تم اعدامها خلال الفترة
١٤٣٨٧٩٩٧٤	١٣٨٧٣٨١٠٠	٥١٤١٨٧٤	رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في آخر الفترة
٣١ مارس ٢٠٢٠ (مؤسسات)			
الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	
٣٧١٨٩٤٢٩٣	٦٤٠٣٠٩٣٦	٣٠٧٨٦٣٣٥٧	رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في أول الفترة
٤٠٢٦٥٢٦١	(٥٩٢٦٩٧٩)	٤٦١٩٢٢٤٠	عبء (رد) الاضمحلال
٦٨٩٧٧٤٧	-	٦٨٩٧٧٤٧	متحصلات من قروض سبق أعدامها
(٢٥١١٢٧١)	(٦٠٨٣٠٠)	(١٩٠٢٩٧١)	فروق تقييم عملات أجنبية
٤١٦٥٤٦٠٣٠	٥٧٤٩٥٦٥٧	٣٥٩٠٥٠٣٧٣	رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في آخر الفترة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (أفراد)			
الاجمالي	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٤٤٢٤٩٢٠٧	٤٢٩٤٢٣١٥	١٣٠٦٨٩٢	رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في أول السنة كما سبق إصداره
٥١٢٠٧١٩٤	٤٥٠٢٢٨٦٨	٦١٨٤٣٢٦	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
٩٥٤٥٦٤٠١	٨٧٩٦٥١٨٣	٧٤٩١٢١٨	رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في أول السنة بعد التعديل
١١٠٧٥٩٦٢٤	١١٠٥٤٥١٩٦	٢١٤٤٢٨	عبء الاضمحلال
١٥٧٣٧٥٠٤	١٣١٢٤٥٥٩	٢٦١٢٩٤٥	متحصلات من قروض سبق أعدامها
(١٠٤٣٥٦٠٢٠)	(٩٩٢٤١٥٢٤)	(٥١١٤٤٩٦)	مبالغ تم اعدامها خلال الفترة
١١٧٥٩٧٥٠٩	١١٢٣٩٣٤١٤	٥٢٠٤٠٩٥	رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في آخر السنة

١٢ - قروض وتسهيلات العملاء (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(مؤسسات)

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة
١٥٥٦٨٤٣٩١	٩٢١٠.٠٢٠	١٤٦٤٧٤٣٧١
٢٣٦٩٢٢١٦١	١.٣٣٤٥٣١٧	١٣٣٥٧٦٨٤٤
٣٩٢٦.٦٥٥٢	١١٢٥٥٥٣٣٧	٢٨٠.٥١٢١٥
(٤٨.٤٢٨٤٣)	(٤٤١٨٣٩١٢)	(٣٨٥٨٩٣١)
٧٧٣٤٥٤١٦	-	٧٧٣٤٥٤١٦
(٢٥.١٨٥٨٧)	-	(٢٥.١٨٥٨٧)
(٨٦٤.١٩٥)	(٤٣٤.٤٨٩)	(٤٢٩٩٧.٦)
٣٨٨٢٥.٣٤٣	٦٤.٣٠٩٣٦	٣٢٤٢١٩٤.٧

رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في أول السنة كما سبق إصداره

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في أول السنة بعد التعديل

(رد) الاضمحلال

متحصلات من قروض سبق أعدامها

مبالغ تم اعدامها خلال السنة

فروق تقييم عملات أجنبية

رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في آخر السنة

٣١ مارس ٢٠١٩

(أفراد)

الاجمالي	قروض شخصية	بطاقات ائتمان
٤٤٢٤٩٢٠٧	٤٢٩٤٢٣١٥	١٣٠٦٨٩٢
٥١٢٠٧١٩٤	٤٥.٢٢٨٦٨	٦١٨٤٣٢٦
٩٥٤٥٦٤٠.١	٨٧٩٦٥١٨٣	٧٤٩١٢١٨
٢٩١٠.٢٥٣٧	٢٧٤٥٥٥١٥	١٦٤٧.٢٢
٣٥٢٦٧٩٩	٢٨١٤٩٧١	٧١١٨٢٨
(١٨١١٨٥٤٦)	(١٦٨٧٢٦.٢)	(١٢٤٥٩٤٤)
١.٩٩٦٧١٩١	١.١٣٦٣.٦٧	٨٦.٤١٢٤

رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في أول السنة كما سبق إصداره

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في أول السنة بعد التعديل

عبء الاضمحلال

متحصلات من قروض سبق أعدامها

مبالغ تم اعدامها خلال السنة

رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في آخر السنة

٣١ مارس ٢٠١٩

(مؤسسات)

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة
١٥٥٦٨٤٣٩١	٩٢١٠.٠٢٠	١٤٦٤٧٤٣٧١
٢٣٦٩٢٢١٦١	١.٣٣٤٥٣١٧	١٣٣٥٧٦٨٤٤
٣٩٢٦.٦٥٥٢	١١٢٥٥٥٣٣٧	٢٨٠.٥١٢١٥
(٤٨٢٩.٤٢٦)	(١٦٥.٨١١١)	(٣١٧٨٢٣١٥)
٤٥٨٥.٩٩٠	-	٤٥٨٥.٩٩٠
(٤٩٢٢١٤)	(٢٠٠٦.٦٤)	١٥١٣٨٥٠
(١٦١٧٢.٤)	-	(١٦١٧٢.٤)
٣٨٨.٥٧٦٩٨	٩٤.٤١١٦٢	٢٩٤.١٦٥٣٦

رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في أول السنة كما سبق إصداره

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في أول السنة بعد التعديل

(رد) الاضمحلال

متحصلات من قروض سبق أعدامها

مبالغ تم اعدامها خلال السنة

فروق تقييم عملات أجنبية

رصيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة في آخر السنة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٣- أدوات المشتقات المالية

يقوم البنك باستخدام أدوات المشتقات التالية لأغراض التغطية ولغير أغراض التغطية.

* تمثل عقود العملة الأجلة Forward ارتباطات لشراء عملات أجنبية ومحلية، بما في ذلك الجزء غير المنفذ من المعاملات الفورية، وتمثل العقود المستقبلية Future للعملات الأجنبية و/ أو معدلات العائد التزامات تعاقدية لاستلام أو دفع مبلغ بالصافي على أساس التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات العائد، و/ أو لشراء أو بيع عملة أجنبية أو أداة مالية في تاريخ مستقبلي بسعر تعاقدى محدد في سوق مالية نشطة.

* ويعتبر خطر الائتمان للبنك ضئيلاً، وتمثل اتفاقيات العائد الأجلة عقود أسعار عائد مستقبلية يتم التفاوض عليها لكل حالة على حدة، وتتطلب تلك الاتفاقيات التسوية النقدية في تاريخ مستقبلي للفرق بين سعر العائد المتعاقد عليه وسعر العائد الجاري في السوق وعلى أساس مبلغ تعاقدى/ افتراضى Nominal Value مُتفق عليه.

* تمثل عقود مبادلة العملة و/ أو العائد ارتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى، وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلاً) أو كل ذلك معاً (أي عقود مبادلة عوائد وعملات)، ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات.

* ويمثل خطر الائتمان للبنك في التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء التزاماتها. ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة ونسبة من المبالغ التعاقدية، وللرقابة على خطر الائتمان القائم، يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض.

* تُعد المبالغ التعاقدية لبعض الأنواع من الأدوات المالية أساساً للمقارنة مع الأدوات المالية المعترف بها في المركز المالي، ولكن لا توفر بالضرورة مؤشراً عن مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة الحالية للأدوات، ولذلك لا تعكس هذه المبالغ خطر الائتمان أو خطر السعر.

* وتصحيح المشتقات لصالح البنك (أصلاً) أو في غير صالحه (التزامات) نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف أو معدلات العائد المرتبطة بتلك المشتقات. ويمكن أن يتذبذب من وقت لآخر إجمالي المبالغ التعاقدية / الافتراضية للمشتقات المالية القائمة وكذلك المدى الذي تكون فيه المشتقات لصالح أو في غير صالح البنك وإجمالي القيم العادلة للأصول والالتزامات من المشتقات المالية.

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها:

المشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩		٣١ مارس ٢٠٢٠		
الالتزامات	الأصول	الالتزامات	الأصول	المبلغ التعاقدى / الافتراضى
(٦٠١١٦٨٥)	-	(٨٣٠٣٢٢٣)	-	٥٠ ٢٨٤ ٧٦٨
(٦٠١١٦٨٥)	-	(٨٣٠٣٢٢٣)	-	
(٦٠١١٦٨٥)	-	(٨٣٠٣٢٢٣)	-	

عقود مبادلة عملات

إجمالي مشتقات العملات الأجنبية

إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المحتفظ

بها بغرض المتاجرة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٤ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
		استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
		أدوات دين
١٢.٨٦.٥٥١	٣.٠٥٥.١٢٧	اذون خزانة
٧٤.٤٥٧.٧٨٩	٥٤.٣٨.٥٦٤	وثائق صناديق الاستثمار
٨٦.٥٤٤.٣٤٠	٨٤.٤٣٥.٦٩١	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

أدوات دين:

٢.٥١٩.٢٩٣.٣٦	٣.١٣٤.٥٥٨.٦٣٨	سندات
٤.٤٥١.٨.٨.٦٦٧	٣.٣٦٨.٨٤٦.٨٤٧	اذون خزانة
		أدوات حقوق الملكية:
٢٣٧٩.١.٤٣٧	٣.٧١٨.٤.٤٩٤	مدرجة في السوق
٣٨٧٦٨.٩٣	٣٨٧٦٨.٩٣	غير مدرجة في السوق
٦٧٨.٤.٧.٥٣٣	٦.٨٤٩.٣.٥٨.٧٢	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

أدوات دين

١.٦٨١.٢٤.٢٢٥	١.٦٤٦.٦١.٦٤٩	سندات
(١١.٢٥٨.٤.٦)	(٣.٣٧٩.٣٥)	يخصم: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
١.٦٦٩.٩٨١.٨١٩	١.٦٤٣.٥٧٢.٧١٤	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

أدوات دين ذات عائد ثابت

٨.١٨٥.٨.٦.٣٧٣	٨.١٧٧.٣.٣.٣٢٦
٨.١٨٥.٨.٦.٣٧٣	٨.١٧٧.٣.٣.٣٢٦

وتتمثل أرباح استثمارات مالية فيما يلي:

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢.١٢٢.١٧٣	٥.٢٠٧.٥٢٨	أرباح بيع أدوات دين من خلال الدخل الشامل
٢.١٢٢.١٧٣	٥.٢٠٧.٥٢٨	

١٤ - استثمارات مالية (تابع)

و تتمثل حركة الاستثمارات المالية خلال الفترة فيما يلي:

الاجمالي	بالتكلفة المستهلكة	من خلال قائمة الدخل الشامل	من خلال الارباح والخسائر	
٦١٥٧٨٢٥.٠٠٦	١٣.٩٦٤٢١٨٨	٤٨.٤٣٥٨١٣٩	٤٣٨٢٤٦٧٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كما تم اصداره
(٢.١٥.٩٦٣)	-	(٣٦٣٢٨٩٥٩)	١٦١٧٧٩٩٦	أثر تغيير السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
٦١٣٧٦٧٤.٤٣	١٣.٩٦٤٢١٨٨	٤٧٦٨.٢٩١٨٠	٦٠.٠٢٦٧٥	الرصيد في ٠١ يناير ٢٠١٩ بعد التعديل
٩٧٦٢١٦٩٥.٩١	٦٦٤٢٣٦٢٩٤	١.٤٩٥٧٩٦٨٤٩	٨٦٤٦١٦٦١٩٤٨	إضافات
(٩٥٣٥٧٩٨٦٣٩٧)	(٢٧٩٦٨٣٤٨٩)	(٨٦٣٩٨٦.٧١٢)	(٨٦٤٣٨٤٤٢١٩٦)	استيعادات (بيع / استرداد)
(١٥.٥.٢٧)	(١٥.٥.٢٧)	-	-	استهلاك علاوة / خصم الاصدار
٣٥٦٨٢٥٥.٣	-	٣٥٣٥.٣٥٩.	٣٣٢١٩١٣	خسائر التغير في القيمة العادلة
(١١٧٧٣٦٥٧٩)	(١١٤٤٩٧٤١)	(١.٦٢٨٦٨٣٨)	-	فروق إعادة تقييم
٨٦٣٨٩٦٦٦٣٤	١٦٨١٢٤.٢٢٥	٦٨٧١١٨٢.٦٩	٨٦٥٤٤٣٤٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٨٦٣٨٩٦٦٦٣٤	١٦٨١٢٤.٢٢٥	٦٨٧١١٨٢.٦٩	٨٦٥٤٤٣٤٠	الرصيد في ٠١ يناير ٢٠٢٠
٣٤٧.٦٢٧٥٤١٧	-	٣.٢٨٧١٨٢٣٢	٣١٦٧٧٥٥٧١٨٥	إضافات
(٣٤٦.٦٣٨٩.٣٧)	(٣٢١٩٤١٩٢)	(٢٨٩٥٥.٢٣١١)	(٣١٦٧٨٦٩٢٥٣٤)	استيعادات (بيع / استرداد)
٢.٠٧١٢.٠	٣٦٥٧٤٦	١٦٤١٣٧٤		استهلاك علاوة / خصم الاصدار
(٤٥٥٣١٦١٦)	-	(٤٤٥٥٨٣١٦)	(٩٧٣٣.٠)	خسائر التغير في القيمة العادلة
(٢١٦.٦٥٣٥)	(٢٨.١١٣.٠)	(١٨٨.٥٤.٥)	-	فروق إعادة تقييم
-	-	-	-	اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
٨٦٧٣٧٢١٩٨٣	١٦٤٦٦١.٦٤٩	٦٩٤٢٦٧٥٦٤٣	٨٤٤٣٥٦٩١	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٥ - استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة

الإستثمارات المالية في شركات تابعة وشقيقة غير مقيدة بسوق الأوراق المالية.

٣١ مارس ٢٠٢٠					
القيمة	نسبة المساهمة	أصول الشركة	التزامات الشركة	ايرادات الشركة	ارباح الشركة
-	٢٢,٠٠ %	٧٩ ٣٩٥ ٨٢٠	٣٦ ٥٠٥ ٤٣٤	٢ ٢٣٣ ٨٣٣	٣٠ ٤٧٣٨
-		٧٩ ٣٩٥ ٨٢٠	٣٦ ٥٠٥ ٤٣٤	٢ ٢٣٣ ٨٣٣	٣٠ ٤٧٣٨
٣١ ديسمبر ٢٠١٩					
القيمة	نسبة المساهمة	أصول الشركة	التزامات الشركة	ايرادات الشركة	ارباح الشركة
-	٢٢,٠٠ %	٧٩ ٣٩٥ ٨٢٠	٣٦ ٥٠٥ ٤٣٤	٢ ٢٣٣ ٨٣٣	٣٠ ٤٧٣٨
-		٧٩ ٣٩٥ ٨٢٠	٣٦ ٥٠٥ ٤٣٤	٢ ٢٣٣ ٨٣٣	٣٠ ٤٧٣٨

مساهمات في رؤوس أموال شركات شقيقة
شركة الإسكندرية للاستثمارات المالية والتنمية

مساهمات في رؤوس أموال شركات شقيقة
شركة الإسكندرية للاستثمارات المالية والتنمية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٦ - أصول غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٧٤٢١١٥٥	١٤٨٢٩٦٦	صافي القيمة الدفترية في أول الفترة / السنة
-	-	الإضافات
(٥٩٣٨١٨٩)	(٢٧٤٨٧٦)	الاستهلاك
١٤٨٢٩٦٦	١٢٠٨٠٩٠	صافي القيمة الدفترية في آخر الفترة / السنة

١٧ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢٩٠٣٥٩١٧٦	٣٨٤٠٦٧٦٥٥	إيرادات مستحقة
١٠٧٦٠٦٤٣١	١٣٣٨٠٣٩٧٨	مصرفات مقدمة
٣٦٢٧٦٥٦١	٤٤٤٧٩٨٩٦	مشروعات تحت التنفيذ
١١٦٠١٤٤٨٧	١٠١٢٠١٣٣٧	أصول آلت ملكيتها للبنك
٥٨٥٤٤٥٩	٧٦١٣٩٧٠١	تأمينات وعهد
٤٧٩٢١٤٣٢	٦٢٨٣٣٩٨١	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٥٢٩٨٩٦٣٦	٥٥٣٤٥٠٣٨	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(١٣٨٠٤٤٢)	(٢١٢٢٥٨٠)	يخصم: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٦٥٥٦٤١٧٤٠	٨٥٥٧٤٩٠٠٦	

البنك الأهلي الكويتي - مصر (شركة مساهمة مصرية)
الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٨ - أصول ثابتة

الأرضى ومباني	تحسينات على أصول	آلات ومعدات	نظم آلية وحاسبات	وسائل نقل	أخرى	الاجمالي	
							الرصيد في ٠١ يناير ٢٠١٩
٤٠.٢٣٢٨.٩٧٢	١٣.٢٨٨.٢٤	٥٤.٨٤٦.٨٣	٢٧.١٠٧.٦١٧	٢٣.٥٨١.٨٣١	٤.٨٢٨.٣٠٥	٩٢١.٩٨.٨٣٢	التكلفة
(١٩٠.٠١٦.٤٥٦)	(٨٩.٢٦٨.٧٥٢)	(٤٠.٥٣٨.٨٤٣)	(١٩٤.٩٩٧.٧٦٥)	(١٠.٢٩٩.٤٦٦)	(٣٢.٩٦٩.٧٩٧)	(٥٥٨.٩١.٧٩)	مجمع الاهلاك
٢١٢.٣١٢.٥١٦	٤١.٠١٩.٢٧٢	١٤.٣٠٧.٢٤٠	٧٥.١٠٩.٨٥٢	١٣.٢٨٢.٣٦٥	٧.٨٥٨.٥٠٨	٣٦٣.٨٨٩.٧٥٣	صافي القيمة الدفترية في ٠١ يناير ٢٠١٩
٢٨.٠٠٠.٠٠٠	٤١.٥٦٢.٣٤٦	١٠.٨٩١.٤٣٤	٤٤.٢٤٢.٣٥٧	٥٩٤.٨٠٠	٥٦٣.٤٥٣	١٣٦.٢٧١.٤٦٧	إضافات
-	-	-	-	(١٤١.٥٠٠)	-	(١٤١.٥٠٠)	استيعادات
(١١.٨٨٣.٣٧٩)	(١٦٦.٢١٨١)	(٦.٢٧٥.٤٩٤)	(٣٩.٨٢٨.٥٤٤)	(٣.٨٤٩.١٧٨)	(٣.١١٧.٢٧٢)	(٨١.٥٥٦.٤٨)	تكلفة اهلاك
-	-	-	-	١.٨١١.٢	-	١.٨١١.٢	اهلاك الاستيعادات
٢٢٨.٤٢٩.١٣٧	٦٥.٩٧٩.٤٣٧	١٨.٩٢٣.١٨٠	٧٩.٥٢٣.٦٦٥	١٥.٣٤٠.٥٩٩	١.٣٧٥.٧٦٦	٤١٨.٥٧١.٧٨٤	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
-	٣.١٢٣.٧٥	٤.١٧٣.٤٧٠	٩٧٥.٢١٩	-	١.٤٥٨.٨٥٥	٩٢.٦٩١٩	إضافات
(١.٨٨١.٤٩٧)	-	-	-	(١.٤٣٦.٩٩٤)	-	(٣.٣١٨.٤٩١)	استيعادات
(٣.٠٠٣.١٥٦)	(٤.٩٨١.٦٣)	(١.٧١٩.٨٢٦)	(٩.١٨٧.٥٦٧)	(١.١٤٣.٦٣٠)	(٨.٦٨.٧٧٦)	(٢٠.٩٠٤.١٨)	تكلفة الاهلاك
١.٣٧٩.٢٣٢	-	-	-	٩٥٨.١٩٤	-	٢.٣٣٧.٤٢٦	اهلاك الاستيعادات
٢٢٤.٩٢٣.٧١٦	٦٤.٠١٠.٧٤٩	٢١.٣٧٦.٨٢٤	٧١.٣١١.٣١٧	١٣.٧١٨.١٦٩	١.٥٥٢.٨٤٥	٤.٥٨٩٣.٦٢٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
							الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠
٤٢٨.٤٤٧.٤٧٥	١٧٤.٨٦٢.٧٤٥	٦٩.٩١٠.٩٨٧	٣١٥.٣٢٥.١٩٣	٢٧.٩٤٤.١٣٧	٤٧.٥٠٨.٦٩٠	١.٦٣.٩٩٩.٢٢٧	التكلفة
(٢.٣٥٢.٣٧٥٩)	(١١.٨٥١.٩٩٦)	(٤٨.٥٣٤.١٦٣)	(٢٤٤.٠١٣.٨٧٦)	(١٤.٢٢٥.٩٦٨)	(٣.٦٩٥.٨٤٥)	(٦.٥٨.١٠.٥٦.٧)	مجمع الاهلاك
٢٢٤.٩٢٣.٧١٦	٦٤.٠١٠.٧٤٩	٢١.٣٧٦.٨٢٤	٧١.٣١١.٣١٧	١٣.٧١٨.١٦٩	١.٥٥٢.٨٤٥	٤.٥٨٩٣.٦٢٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٩ - استثمارات عقارية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢.٤٤٤.٤٨٦	٢.٤٤٤.٤٨٦	أراضي
٢٨٤.٦٤٧	٢٨٤.٦٤٧	مباني
٤٨٨٥.١٣٣	٤٨٨٥.١٣٣	الإجمالي
(٤٢٦.٤٨٦)	(٤٥٤.٨١٥)	مجمع الإهلاك
٤.٤٥٨.٦٤٧	٤.٤٣٠.٣١٨	الصافي

٢٠ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢١٣٣.٥١٦٦	٩١٦٢٩٣٢.	حسابات جارية
٢٦٣٩.٢٥٧٦٩١	١.٧١٨٢٩١.٦	ودائع
٢٨٥٢.٥٦٢٨٥٧	١١٦٣.٤٥٨.٤٢٦	
٢٥٩.٣٥٨٦.٤	١.٥٩٤١٧٢٥٩	بنوك محلية
٢٦٢٢.٤٢٥٣	١.٤٠٤١١٦٧	بنوك خارجية
٢٨٥٢.٥٦٢٨٥٧	١١٦٣.٤٥٨.٤٢٦	
١١٤.٦٢١٤	٧٣٣٥٣.٤.٦	أرصدة بدون عائد
٢٨٤١.١٥٦٦٤٣	١.٩.١.٥.٢.	أرصدة ذات عائد
٢٨٥٢.٥٦٢٨٥٧	١١٦٣.٤٥٨.٤٢٦	
٢٨٥٢.٥٦٢٨٥٧	١١٦٣.٤٥٨.٤٢٦	أرصدة متداولة

٢١ - ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
١.١.٣١٢.١٩.	٩٨٢٨.٤٤٧٩٢٧	ودائع تحت الطلب وحسابات جارية
١١٤٢٩.٥٣.٥٠.	١٢٢١٥٢.٢٥٤١	ودائع لأجل وبإخطار
٣٨٩٧.٥٥٥.٢١١	٤١٩٩.٣٣.٤٧.	شهادات ادخار وإيداع
٢٢٣٩.٩٥٢.٢٧٥	٢١٧٥.٧٩٥.٣٢.	ودائع توفير
٥.٢٧٣.٦٩٦١	٢٩٢.٨٦٦.٩.٣	ودائع أخرى
٢٨١٧٢.٨٩٥.١٣٧	٢٨٧١١.٦٤٣.١٦١	
١٧٦٣٧.٨٢.٥٣٩	١٨١٧٣.٣٨.٧٢٦	ودائع مؤسسات
١.٥٣٥.٧٤.٥٩٨	١.٥٣٨.٦.٤.٤٣٥	ودائع أفراد
٢٨١٧٢.٨٩٥.١٣٧	٢٨٧١١.٦٤٣.١٦١	
١٦٥٣.٩٢٦.٩٩١	١٧٨٥.١٨٧.٩.١	أرصدة بدون عائد
١١١٦٤.٢٥.١١.	١.٤٩٤.٧.٥٥٦	أرصدة ذات عائد متغير
١٥٣٥٤.٧١٨.٣٦	١٦٤٣٢.٣٨٤.٧.٤	أرصدة ذات عائد ثابت
٢٨١٧٢.٨٩٥.١٣٧	٢٨٧١١.٦٤٣.١٦١	
٢٤٤.٧٩٣.٦٦٢	٢٤.٩٥٦.١٢١.٨١٢	أرصدة متداولة
٣٧٦٤.٩٦٤.٤٧٥	٣٧٥٥.٥٢١.٣٤٩	أرصدة غير متداولة
٢٨١٧٢.٨٩٥.١٣٧	٢٨٧١١.٦٤٣.١٦١	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٢ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
١٠٥ ١٨٢ ١٦٥	١٣٠ ٢٠٨ ٧١٧	عوائد مستحقة
٢٢٥ ٧٠١ ٠٨٦	٢٢٧ ٠٣٣ ١٩٣	مصروفات مستحقة
٧١ ٥٥٤ ٨٣٤	٥٧ ٩٦٢ ٢٢٠	ضرائب مستحقة على أذون الخزانة والسندات
١ ٤٢٣ ١٧٩	١ ٤٢٣ ١٧٩	دائنو توزيعات
١٢٤ ١٩٤ ٥٤٥	١٣٢ ٤٣٩ ٤٤٩	إيرادات مقدمة
٣٢٠ ٨٣٠ ٠٠٠	٣١٥ ٠٦٤ ٠٠٠	مدفوعات تحت زيادة رأس المال
٢٧٧ ٠٣٩ ٤٥٥	٣٦٦ ٩٥٢ ٥٠٦	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١ ١٢٥ ٩٢٥ ٢٦٤	١ ٢٣١ ٠٨٣ ٢٦٤	

٢٣ - مخصصات أخرى

تتمثل المخصصات الأخرى فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٩٧ ٩٢٧ ٤٣٢	٩٤ ١٠٤ ٩٦٧	رصيد المخصص في أول الفترة / السنة كما سبق إصداره
(١٧ ٤٢٨ ٣٨٤)	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
٨٠ ٤٩٩ ٠٤٨	٩٤ ١٠٤ ٩٦٧	رصيد المخصص في أول الفترة / السنة بعد التعديل
١٤ ٨٠٩ ٢٣٥	٢ ٤٢٦ ٠٨١	المحمل على قائمة الدخل
(١٠ ٧٥ ٤٤٧)	(٨٤ ٨٩٤)	فروق تقييم عملات أجنبية
(١٢٧ ٨٦٩)	-	المستخدم من المخصص خلال الفترة / السنة
٩٤ ١٠٤ ٩٦٧	٩٦ ٤٤٦ ١٥٤	رصيد المخصص في آخر الفترة / السنة

بلغ مخصص الالتزامات العرضية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ مبلغ ٣٧ ٢٨٦ ١٥٠ جنيه مصري مقابل مبلغ ٣٧ ٢٨٦ ١٥٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٤ - ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي البالغ ٢٢,٥٠%.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٤٨٦٤٢٦٧	-	الأصول الفاتبة
١٤٧٤٤٥٠	٦٣٢١٧٥٨	المخصصات (بخلاف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة)
٦٣٣٨٧١٧	٦٣٢١٧٥٨	الإجمالي

٢٥ - التزامات مزاي التقاعد

يقوم البنك بتطبيق نظام لمواجهة التزامات مزاي التقاعد، وهو يتضمن المعينين قبل ١ يناير ٢٠٠٦، وقد قام البنك في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩ بإعداد دراسة إكتوارية بمعرفة خبير مستقل لحساب التزامات نظام مزاي التقاعد والتي تعتمد في افتراضها المالية على توقعات السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية وتتضمن الدراسات المبالغ المتوقعة للسنة اللاحقة لتاريخ اعداد الدراسة الاكتوارية وتوضح التزامات مزاي التقاعد على النحو التالي:

التزامات مدرجة بالمركز المالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٨٩٧٠١٦٥١	٩٢٠٣٩١١٦	مزاي المعاشات
٨٩٧٠١٦٥١	٩٢٠٣٩١١٦	الإجمالي

المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل:

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
(٢٦٠٤٧٧٩)	(٢٣٣٧٤٦٤)	مزاي المعاشات
(٢٦٠٤٧٧٩)	(٢٣٣٧٤٦٤)	الإجمالي

(أ) مزاي المعاشات:

تم تحديد المبالغ المعترف بها في المركز المالي كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
١٣٩٥٢٦٠٤٠	١٣٦٤١٣٩٣٨	القيمة الحالية للالتزامات
(٤٦٦٤٣٩٥٩)	(٤٦٥٧٢٥٩٩)	القيمة العادلة للأصول
(٣١٨٠٤٣٠)	٢١٩٧٧٧٧	صافي خسائر إكتوارية لم يتم الاعتراف بها
٨٩٧٠١٦٥١	٩٢٠٣٩١١٦	الإجمالي

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٥ - التزامات مزايا التقاعد (تابع)

تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة / السنة المالية فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
١٢٤ ٣٦٠ ٩٢٨	١٣٩ ٥٢٦ ٠٤٠	الرصيد في اول الفترة / السنة
٣ ١٩٢ ٩٣٠	٨٢٤ ٥٣٦	تكلفة الخدمة
١٩ ٣٨٢ ٣٤٠	٤ ٢٥٩ ٨٥١	تكلفة العائد
٨٢٤ ٤٩٨	٨٤٦ ٠٨٤	حصة العاملين
٣ ٩٢٢ ٧٢١	٥ ٨٨٤ ٣٢٨	مزاي مدفوعة
(١٢ ١٥٧ ٣٧٧)	(١٤ ٩٢٦ ٩٠٠)	خسائر إكتوارية
١٣٩ ٥٢٦ ٠٤٠	١٣٦ ٤١٣ ٩٣٩	الرصيد في اخر الفترة / السنة

تتمثل الحركة على الاصول خلال الفترة / السنة المالية فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٤١ ٥٩٦ ٩٤١	٤٦ ٦٤٣ ٩٦٠	الرصيد في اول الفترة / السنة
٦ ٠٤٦ ١٣٨	٤ ٥٢٦ ٦٨٣	العائد المتوقع
٦ ٤١١ ٠٣٩	١ ٦١٥ ٢٥١	حصة البنك
٨٢٤ ٤٩٨	٨٤٦ ٠٨٤	حصة العاملين
٣ ٩٢٢ ٧٢١	٥ ٨٨٤ ٣٢٨	مزاي مدفوعة
(١٢ ١٥٧ ٣٧٧)	(١٢ ٩٤٣ ٧٠٧)	خسائر إكتوارية
٤٦ ٦٤٣ ٩٦٠	٤٦ ٥٧٢ ٥٩٩	الرصيد في اخر الفترة / السنة

وتتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل فيما يلي:

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
(٧٩٨ ٢٣٣)	(٣ ١٩٢ ٩٣٠)	تكلفة الخدمة
(٤ ٨٤٥ ٥٨٥)	(١٩ ٣٨٢ ٣٤٠)	تكلفة العائد
١ ٥١١ ٥٣٥	٦ ٠٤٦ ١٣٨	العائد المتوقع
١ ٥٩٥ ٩٤٤	٦ ٤١١ ٠٣٩	حصة البنك
(٦٨ ٤٤٠)	٥٩ ٨٥٥	استهلاك خسائر اکتوارية
(٢٦ ٠٤٧٧٩)	(١٠ ٠٥٨ ٢٣٨)	الاجمالي (مدرج ضمن تكلفة العاملين إيضاح ٢٩)

وتتمثل الفروض الاکتوارية الرئسية المستخدمة فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
% ١٥,٥٠	% ١٥,٥٠	معدل الخصم
% ١٥,٥٠	% ١٥,٥٠	معدل العائد المتوقع على الاصول
% ١٣,٥٠	% ١٣,٥٠	معدل الزيادة المتوقعة في مزاي المعاشات

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٦ - حقوق الملكية

٢٦ - رأس المال

أسمم عادية جنيه	عدد الأسهم (بالمليون)	
١٠٣,٨	١٠٣,٨	الرصيد في ٠١ يناير ٢٠٢٠
١٠٣,٨	١٠٣,٨	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠
أسمم عادية جنيه	عدد الأسهم (بالمليون)	
١٠٣,٨	١٠٣,٨	الرصيد في ٠١ يناير ٢٠١٩
١٠٣,٨	١٠٣,٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أ - رأس المال المرخص به

يبلغ رأس المال المرخص به ٣٠٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠٢٠ حيث وافقت الجمعية العامة غير العادية في تاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٢ على زيادة رأس المال المرخص به بمبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه مصري ليصل إلى ٣٠٠٠ مليون جنيه مصري وقد تم التأشير بالسجل التجاري على تلك الزيادة في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣.

ب - رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ مارس ٢٠٢٠ مبلغ ١٦١٧ مليون جنيه مصري موزع على عدد ٨٣١ ١٠٣٧٩٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٥,٥٨٢٦ جنيه مصري.

ج - زيادة رأس المال

بناء على موافقة مجلس إدارة البنك بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٠ الصادرة بناء على التفويض الصادر من الجمعية العامة غير العادية والمنعقدة بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠٥، فقد تمت الدعوة لقدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة رأس المال المصدر ليصبح ٤٢٤ ٢٣٨ ٤٢٤ ٠٠٠ جنيه مصري بزيادة قدرها ٤٢٤ ٢٣٨ ٢٣٨ جنيه مصري لعدد ٦٥٦ ١٥٣٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٥,٥٨٢٦ جنيه مصري للسهم الواحد بدون مصاريف أو علاوة إصدار، وتم الحصول على موافقات كل من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للرقابة المالية على هذه الزيادة خلال شهر نوفمبر ٢٠١١ وتم تسجيل الزيادة بالسجل التجاري وتعديل المواد (٦) (٧) من النظام الاساسي والخاص بهيكل رأس المال في نهاية عام ٢٠١١ وبالتبعية تم تعليية الزيادة على رأس المال المصدر والمدفوع وقد قام مجلس ادارة البنك بتاريخ ١ مارس ٢٠١٢ بالموافقة على زيادة رأس المال المصدر، وبتاريخ ١٨ ابريل ٢٠١٢ تمت دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة رأس المال وقد تم الاكتتاب بمبلغ ٤٠٤ ٢٠٠ ٤٠٤ ٠٣٥ جنيه مصري وفي ١٠ يونيو ٢٠١٢ تم اغلاق باب الاكتتاب وقد تم التأشير على زيادة رأس المال في سجل البنوك في ٢٦ مايو ٢٠١٣ والسجل التجاري في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣، وبتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٤ تمت دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري، وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٤ تم غلق باب الاكتتاب حيث تم الاكتتاب بمبلغ ١٧٨ ٥٠٢ ٩٦٨ جنيه مصري وتم تسجيل الزيادة بالسجل التجاري في ٢ يونيو ٢٠١٥ وتعديل المواد (٦) (٧) من النظام الاساسي والخاص بهيكل رأس المال و بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٥ أعلن بنك بيربوس - مصر إبرام إتفاق نهائي مع البنك الاهلي الكويتي للإستحواذ على نسبة ملكيته بالكامل و تم الحصول على موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٥ و بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٥ و تم الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمارو تم نقل ملكية الأسهم في البورصة بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٥ و تم تعديل السجل التجاري للبنك بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٦ بتغيير اسم البنك ليصبح البنك الاهلي الكويتي - مصر.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٦ - حقوق الملكية (تابع)

٢٦ - الاحتياطات

أ - الاحتياطي القانوني

وفقاً للنظام الأساسي للبنك يقتطع ٥% من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني، ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرًا يوازي ١٠٠% من رأس مال البنك المدفوع، ومتى مس الاحتياطي تعين العودة الى الاقتطاع، ويجوز للجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة تقرير نسبة معينة من الأرباح لتكوين الاحتياطي الاختياري.

ب - الاحتياطي العام

وفقاً لمتطلبات وتعليمات البنك المركزي المصري يتم تكوين الاحتياطي العام لمقابلة المخاطر غير المتوقعة.

ج - الاحتياطي الرأسمالي

وفقاً لمتطلبات وتعليمات البنك المركزي المصري يتم تكوين الاحتياطي الرأسمالي بالأرباح الرأسمالية المحققة من بيع الأصول الثابتة قبل توزيع الأرباح.

د - الاحتياطي الخاص

وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠٨ تم الإثبات الأولى في بداية السنة الأولى لتطبيق التغييرات التي طرأت على السياسات المحاسبية بالاحتياطي الخاص، والذي لا يمكن إستخدامه إلا بموافقة البنك المركزي المصري ويتضمن الاحتياطي الخاص ما يلي:

* مبلغ ٢٨٠.٩٦٨ جنيه مصري أثر التغييرات التي طرأت على السياسة المحاسبية لفروق تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

* مبلغ ٣١.٠٨٣.٦٠٧ جنيه مصري أثر التغييرات التي طرأت على السياسة المحاسبية بفرق المخصص وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية للمجموعات المكون لها عن مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية. و وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ تم إستخدام هذا المبلغ في اليوم الأول لتطبيق معيار ٩ IFRS.

هـ - احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية

قبل ١ يناير ٢٠١٩

يمثل إثبات أثر القيمة العادلة للأدوات المالية المبوبة تحت بند إستثمارات مالية متاحة للبيع بعد خصم الضرائب ولا يتم إثبات أي أرباح أو خسائر على قائمة الدخل إلا في حالة بيع الأداة المالية أو إضمحلالها.

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يمثل إثبات أثر القيمة العادلة للأدوات المالية المبوبة تحت بند إستثمارات مالية من خلا الدخل الشامل بعد خصم الضرائب ولا يتم إثبات أي أرباح أو خسائر على قائمة الدخل إلا في حالة بيع أدوات الدين و أدوات حقوق الملكية يتم إثباتها مباشرة في الأرباح المحتجزة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٦ - حقوق الملكية (تابع)

و - احتياطي مخاطر بنكية عام

قبل ١ يناير ٢٠١٩

يمثل الفرق بين مخصص خسائر اضمحلال القروض محسوباً على أساس أسس تحديد الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري، وقيمة مخصص خسائر اضمحلال القروض المحمل بالقوائم المالية وذلك بعد الاثبات الاولى في بداية السنة الاولى لتطبيق التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية.

يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% سنوياً بقيمة الاصول التي الت ملكيتها للبنك والتي لن يتم التصرف فيها خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لاحكام القانون.

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يمثل الفرق بين مخصص خسائر اضمحلال القروض محسوباً على أساس أسس تحديد الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري طبقاً لمعيار ٩ IFRS، وقيمة مخصص خسائر ائتمانية متوقعة المحمل بالقوائم المالية وذلك بعد الاثبات الاولى في بداية السنة الاولى لتطبيق التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية.

يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% سنوياً بقيمة الاصول التي الت ملكيتها للبنك والتي لن يتم التصرف فيها خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لاحكام القانون.

ي - احتياطي مخاطر معيار ٩ IFRS

وفقاً لقرار البنك المركزي المصري المعتمد من مجلس ادارته بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٨ فقد قام البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بتكوين احتياطي مخاطر معيار (٩ IFRS) وهو يمثل نسبة ١% من اجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ ويتم إدراجه ضمن بند رأس المال الاساسي بالقاعدة الرأسمالية، ولا يتم استخدامه الا بموافقة البنك المركزي المصري. و وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ تم استخدام هذا المبلغ في اليوم الأول لتطبيق معيار ٩ IFRS.

ز - احتياطي المخاطر العام

وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بتطبيق معيار ٩ IFRS اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ حيث يتم دمج كلاً من الاحتياطي الخاص - ائتمان و احتياطي المخاطر البنكية العام - ائتمان و احتياطي مخاطر ٩ IFRS في احتياطي واحد باسم احتياطي المخاطر العام على ان يتم خصم الفرق بين المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات السابقة على احتياطي المخاطر العام و يتمثل احتياطي المخاطر العام على النحو التالي :

٣١.٨٣٦.٧

* المحول من الاحتياطي الخاص

١٤١.٤٥٢.٥١

* المحول من احتياطي مخاطر بنكية عام

١١٢٦٢٧٣.٥٥

* المحول من احتياطي مخاطر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

(٢٨.٥١٣٩٤٩)

* الفرق بين المخصصات المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

٤٢٤٢٢٦٤

* الرصيد في نهاية الفترة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٧ - النقدية و ما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٤٢٢٦١٢.٦٧	٥٣٧٩٢٧٣٨٨	نقدية (ضمن إيضاح ٩)
٣٦٨٢٦٧٥٠.٨	١٨٥٣.٨٨٦١	حسابات جارية لدى البنوك (ضمن إيضاح ١٠)
٤٥٢٣٨٣٤٩	١٣٤٦٢٢٧٥٨	أذون الخزانة (ضمن إيضاح ١٣)
٨٣٦١١٧٩٢٤	٨٥٧٨٥٩.٠٠٧	

٢٨ - حقوق الاقلية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٥٨.٠٠٠	٥٨.٠٠٠	رأس المال
٢٥٧٤	٣١٨٧	إحتياطيات
٢٢٣٢٣	٣٦٩٠٠	أرباح مرحلة
١٥١٩٠	٣٥٧	أرباح الفترة / السنة
٩٨.٠٨٧	٩٨٤٤٤	

٢٩ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك وتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة عن تلك القضايا.

ب - ارتباطات عن ضمانات وتسهيلات

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن ضمانات وتسهيلات فيما يلي:

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٣٦٩٩٦٢٦٣	١٣.٠٨٥٨١٥	ارتباطات عن قروض والتزامات اخري غير قابلة للإلغاء متعلقة بالائتمان
١.٥٤٧٢٢٧١	٢٤٢٩٧.٩٦٥	الأوراق المقبولة
١٤٨١٨٩٨٨٣١	١٧.٤٤٣٥٨٥٨	خطابات ضمان
٤.٢٦٢٧٩٥٧	١.٧٤٨٥٩.٠٣	اعتمادات مستندية
٢.٢٦٩٩٥٣٢٢	٢١٨٤٩٧٨٥٤١	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٠ - صافي الدخل من العائد

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
		عائد القروض والإيرادات المشابهة من:
		قروض وتسهيلات وأرصدة لدي البنوك:
٥٩ ٤١٢ ١٢٦	١٩ .٣٤ ٥٠.٦	للبنوك
٦٥٧ ٤٦٢ ٥٠.٨	٧. ٤ ٦١٤ ٤٥٣	للعلماء
٧١٦ ٨٧٤ ٦٣٤	٧٢٣ ٦٤٨ ٩٥٩	
١١١ ٣٦٧ ٥٤٩	١٤٦ ١٩٤ ٣٢٠	أدوات خزنة
٥٧ ١٣١ ٧٩٣	٦٠ ٩٠٨ ٨١٧	استثمارات مالية في أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
٥٠ ٤٣٤ ٢٦١	٨١ ٥٣٣ ٠٣٦	استثمارات مالية في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٢١٨ ٩٣٣ ٦.٣	٢٨٨ ٦٣٦ ١٧٣	
٩٣٥ ٨٠٨ ٢٣٧	١٠ ١٢ ٢٨٥ ١٣٢	
		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
		ودائع وحسابات جارية وأرصدة مستحقة للبنوك:
(٥ ٨٥٥ ٦٥٤)	(٢٢ ٥٥٨ ٦١٩)	للبنوك
(٦.٦ ٥٦٧ ١٥٦)	(٥٥٤ ٧٤٣ ٧١٨)	للعلماء
(٣١٦ ١٢٥)	(٧٢٦ ١٢٥)	عمليات بيع أدوات مالية مع الالتزام بإعادة الشراء
(١ ٥٤١ .١٦)	-	قروض لأجل
(٦١٤ ٢٧٩ ٩٥١)	(٥٧٨ .٢٨ ٤٦٢)	
٣٢١ ٥٢٨ ٢٨٦	٤٣٤ ٢٥٦ ٦٧٠	الصافي

٣١ - صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
		إيرادات الأتعاب والعمولات:
		الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان
٣٨ .٩٠ ٥٦٦	٤٤ ٧٥٤ ١٤٨	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٨٤٩ ٦٢٨	٢٤٨ ٨٩٨	أتعاب أخرى
٤٩ .٥٦ ٩٣٠	٤٦ ٤٠٥ ٩٩٦	
٨٧ ٩٩٧ ١٢٤	٩١ ٤٠٩ .٤٢	
		مصروفات الأتعاب والعمولات:
		أتعاب أخرى مدفوعة
(١٦ ٨٨٣ .٣٣)	(٢٨ .٤٧ ٦.٤)	
(١٦ ٨٨٣ .٣٣)	(٢٨ .٤٧ ٦.٤)	
٧١ ١١٤ .٩١	٦٣ ٣٦١ ٤٣٨	الصافي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٢ - صافي دخل المتاجرة

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
١٨٧٤٨٩٠.٨	١٩٢٩٢٤٧٣	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
-	(٢٢٩١٥٣٧)	أرباح تقييم عقود الصرف الأجلة
١٥١٩.٦٣	(٧٨١٢٧)	أرباح إعادة تقييم من خلال الأرباح والخسائر
١٢٣٦٨٣٥	٩٩٢١٨٦١	أدوات دين بغرض المتاجرة
٢١٥٠٤٨٠.٦	٢٦٨٤٤٦٧٠	

٣٣ - الأضمحلال عن الخسائر الائتمانية

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢٠٢٠٨٠٠.٨	(٦٤١٤٨٣٤٩)	قروض وتسهيلات العملاء
(١١٣.٥٣)	(١.٧٧٣١٣)	قروض وتسهيلات البنوك
(١٨٠.٤٨)	٧٢٤٣٩٣	أرصدة لدى البنوك
-	(٢٣٩٤٢٠)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٤٣٣٩٤)	(٣٧٢١٥٧)	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٢٣٨٤٣٨٩)	٨٢٠٧٩١٦	أدوات دين بالتكلفة المستملكة
(٢٥٦٧٧)	(٧٤٤٧٩٤)	أرصدة مدينة
١٧٤٦١٤٤٧	(٥٧٦٤٩٧٢٤)	

٣٤ - مصروفات عمومية وإدارية

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
(٧٦.٦٢٧٢٨)	(٩٤٩٣٢.٢٦)	تكلفة العاملين
(٣٥٦٤١٥٥)	(٣٨٥٨.٢٣)	* أجور ومرتبات
		* تأمينات إجتماعية
(٥١٠٣٩٤٤)	(٥٦٦٦٥٠.٢)	تكلفة المعاشات
(٢٦.٤٧٧٩)	(٢٣٣٧٤٦٤)	* نظم الاشتراك المحددة
(١٠٠.٢٦٣٦١)	(٩٩٢٨.٢٤٤)	* نظم التقاعد (إيضاح ٢٠)
(١٨٧٥٤١٩٦٧)	(٢٠٦.٧٤٢٥٩)	مصروفات إدارية أخرى

٣٥ - مصروفات تشغيل أخرى

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
(٧٠.١٨٤٣٩٨)	(٣٤.٦١٤٢١)	(خسائر) أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية
-	١٩٧٣.٣٦	بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة
(١٤٥٤٧٩٨)	٨١٨٦٨٥.	أرباح بيع أصول ثابتة
(١٣.٩٢٣٦٧)	(٩٤٦٣٩٧٣)	أرباح بيع أصول آلت ملكيتها للبنك
(٥٧٥٦٨٢٠)	(٦٢٩١٥٥١)	تكلفة برامج
١١٩٢.٥٤	(٢٤٢٦.٨١)	تأجير تشغيلي وتمويلي
٧٥.٦٨١٧	١٧٤٥٨٤٣	(عبء) رد مخصصات أخرى
(٨١٧٨٩٥١٢)	(٤.٣٣٧٢٩٧)	أخرى

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٦ - نصيب السهم في ارباح الفترة

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	أرباح الفترة
١.٦٤٣٤.٦٩٣	١٤٣.٠٩٨.٠٣٣	المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية
١.٣٧٩٠.٨٣١	١.٣٧٩٠.٨٣١	
١,٠٣	١,٣٨	

٣٧ - اسعار العائد المطبقة خلال الفترة المالية

بلغ متوسط معدلات سعر العائد على الأصول والالتزامات ذات العائد ١٣,٣١% و ٨,٦٤% على التوالي.

٣٨ - الموقف الضريبي

أ - البنك الأهلي الكويتي - مصر

أولاً: ضريبة على أرباح الشركات الاعتبارية

انتهت فترة الإعفاء الضريبي للبنك في ٣١ ديسمبر ١٩٨٥، وتم عمل تسويات حتى نهاية عام ٢٠٠٤، حيث قام البنك بسداد الضرائب المستحقة عن تلك الفترة.

وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية قام البنك بتقديم الاقرارات الضريبية لعام ٢٠٠٥ وقد اسفرت تلك الاقرارات عن وجود خسائر ضريبية. وقد تم اعتماد الاقرار الضريبي لعام ٢٠٠٥ وفقاً للكتاب الدوري رقم (٣) لسنة ٢٠١١ وتعتبر هذه السنة منتهية.

كما قام البنك بالإنتهاء من فحص السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢ وسداد كافة الالتزامات الضريبية المستحقة.

جارى فحص السنوات من ٢٠١٣ - ٢٠١٧ و في انتظار ما تسفر اليه اعمال الفحص.

كما قام البنك بتقديم الاقرار الضريبي لعام ٢٠١٩ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية وقد اسفرت تلك الاقرارات عن وجود بعض الخسائر الضريبية تم ترحيلها للسنوات التالية وفقاً لأحكام المادة ٢٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ثانياً: ضريبة الأجرور والمرتببات

تم الإنتهاء من إجراءات فحص ضريبة الأجرور والمرتببات للعاملين بالبنك عن السنة من بداية النشاط وحتى نهاية عام ٢٠١٥، وتم سداد كافة الالتزامات الضريبية المستحقة، ولا يوجد حالياً أي فروق مستحقة عن تلك الضريبة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

كما يقوم البنك باستقطاع ضريبة الأجرور والمرتببات وفقاً لأحكام القانون و توريدها لمصلحة الضرائب في المواعيد القانونية.

ثالثاً: ضريبة الدمغة

تم فحص السنوات من أول أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ وسداد كافة الضرائب المستحقة عن تلك السنة.

السنوات من أول أكتوبر ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ يقوم البنك باستقطاع الضريبة النوعية والنسبية وفقاً لأحكام قانون الدمغة وتعديلاته وسدادها لمصلحة الضرائب في المواعيد القانونية.

جارى فحص السنوات من ٢٠١٥ - ٢٠١٧ و في انتظار ما تسفر اليه اعمال الفحص.

ب - شركة الأهلي الكويتي - مصر للاستثمار

ضريبة شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، و قد بدأت الشركة نشاطها اعتباراً من ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧، و قد تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ و عن السنوات المالية من ٢٠٠٩ و حتى ٢٠١٨ في المواعيد المحددة قانوناً لذلك، هذا و لم يتم فحص الشركة ضريبياً حتى تاريخه.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣٨ - الموقف الضريبي (تابع)

ج - شركة الأهلي الكويتي - مصر للتأجير التمويلي

الموقف الضريبي

تأسست الشركة في ٢١ أغسطس ٢٠٠٦ و قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية من بداية النشاط في ذلك التاريخ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ في المواعيد القانونية و ذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية. و فيما يلي الموقف الضريبي للشركة كما ورد في مذكرة المستشار الضريبي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الضريبة علي ارباح الاشخاص الاعتبارية

السنوات ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ :

تم تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وفقاً لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم إعتتماد الإقرارات ولم تخطر الشركة بأية تعديلات عليها من قبل مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ :

تم الانتهاء من الفحص الضريبي و جرى إنهاء الخلاف باللجان الداخلية ، و تقوم الشركة بتقديم الاقرار الضريبي في المواعيد القانونية و ذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

السنوات ٢٠١١ / ٢٠١٢ :

تم اخطار الشركة بنموذج (١٩) و تم الطعن عليه و جرى إنهاء الخلاف باللجان الداخلية.

السنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٨ :

تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي وفقاً لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية وتم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرارات الضريبية.

ضريبة الاحور و المرتبات (كسب العمل)

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢ :

تم فحص الشركة عن تلك السنوات وتم إنهاء الخلاف و سداد فروق الضريبة المستحقة ولا يوجد أية التزام ضريبي عن هذه السنوات.

السنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٨ :

تقوم الشركة بتوريد ضريبة كسب العمل بانتظام و في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

ضريبة القيمة المضافة

الشركة معفاة من الضريبة العامة علي المبيعات طبقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ المعدل بالقانون ١٦ لسنة ٢٠٠١ لنشاط التأجير التمويلي.

الشركة معفاة من الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ جدول الإعفاءات بند رقم (٣٦).

ضريبة الخصم تحت حساب الضريبة

تقوم الشركة بتطبيق أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الخصم تحت حساب الضريبة و تقوم بالتوريد في المواعيد القانونية.

ضريبة الدمغة

الشركة معفاة من ضريبة الدمغة علي القروض و التسهيلات لمدة خمس سنوات من بداية النشاط و حتى شهر يوليو ٢٠١١ طبقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ و لم يتم فحص الشركة حتى تاريخه.

٣٩ - ضرائب الدخل

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	ضرائب حالية
(٤٤ ٢٢٢ ٩٣٧)	(٨٢ ٥١٠ ٩٩٣)	
(٤٤ ٢٢٢ ٩٣٧)	(٨٢ ٥١٠ ٩٩٣)	

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٤٠ - معاملات مع أطراف ذوى علاقة

يتبع البنك الشركة الأم البنك الأهلي الكويتي التي تمتلك ٩٨,٤٩% من الأسهم العادية، أما الأخرى نسبة ١,٥١% مملوكة لمساهمين آخرين.
تم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (مع الشركة الأم) من خلال النشاط العادي للبنك، وتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة الأخرى في نهاية الفترة المالية فيما يلي:

الشركة الأم والشركات التابعة لها:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢٢٧٢.٩٦١	١٣٩٥٧١٥٨	أرصدة لدى البنوك
٥٥.٣٩٣٨	٢.٦٠٨٩٥٦	أرصدة مستحقة للبنوك
٧٨٨٦٨٥٠	٧٧٤٣٢١٠	التزامات عرضية خطابات ضمان / اعتمادات مستندية
٢٣٥٩٣٨٩	٤٢١.٧٢٧	أرصدة مدينة
٣٢.٨٣.٠٠٠	٣١٥.٦٤	أرصدة دائنة
٢٩١.٣٩٣	-	تكلفة الودائع للبنوك
٣٩٧٣٤١	-	العائد على سندات الخزانة

أ - القروض والتسهيلات لأطراف ذات علاقة

أعضاء الإدارة العليا و افراد العائلة المقربين

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٧٩٤٤٨٢٠	١٠.٠٤٩٥٣٣	القروض القائمة في اول الفترة / السنة
٢١.٤٧١٣	(٢٤١.١٨٥)	حركة القروض خلال الفترة / السنة
١٠.٠٤٩٥٣٣	٧٦٣٩٣٤٨	القروض القائمة في اخر الفترة / السنة
١١١٥٧٩٣	٢١٣١٣٤	عائد القروض والإيرادات المشابهة

ب - ودائع من أطراف ذات علاقة

أعضاء الإدارة العليا و افراد العائلة المقربين

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٦٧٥.٠٨٦	٢٣٧٩٦٧٤	الودائع في اول الفترة / السنة
(٤٣٧.٤١٢)	٤٥٦٨.٠٣	حركة الودائع خلال الفترة / السنة
٢٣٧٩٦٧٤	٦٩٤٧٦٧٧	الودائع في اخر الفترة / السنة
٣٧٦٦٨٨	٤٧٦٩٦	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٤ - معاملات مع أطراف ذوي علاقة (تابع)

ج - تعاملات أخرى

بلغت إجمالي قيمة الإيجارات لمقر الشركات التابعة لصالح البنك الأهلي الكويتي - مصر في ٣١ مارس ٢٠٢٠ و ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٢٥٣.٠٠٠ جنيه مصري.
بلغت إجمالي الاتعاب والعمولات المحصلة من قبل الشركات التابعة في ٣١ مارس ٢٠٢٠ و ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٧٥٢٦ جنيه مصري مقابل مبلغ ٥٧٧٠ جنيه مصري على التوالي.
بلغت إجمالي الإيرادات مقابل تقديم خدمات للشركات التابعة في ٣١ مارس ٢٠٢٠ و ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصري.

د - ما تقاضاه أعضاء مجلس الإدارة

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	بدلات أعضاء مجلس الإدارة
٩٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	
٩٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	

هـ - مز ابا مجلس الإدارة والإدارة العليا

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	المرتبات ترك الخدمة (نظم المعاشات)
٦٧٨٧ ٢٨٣	٦٥٤٧ ٢١٣	
٦٤١ ٧٨٨	٥٨٣.٢٣	

وقد بلغ متوسط ما تقاضاه أكبر عشرين موظفاً في البنك شهرياً من اول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠ مبلغ ٤٦٩٨٦٣٠ جنيه مصري مقابل مبلغ ٥٦٢٥٣٦٢ جنيه مصري من اول يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١٩.

٤١ - صندوق استثمار البنك الأهلي الكويتي - مصر

ذو العائد الدوري التراكمي:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سيجما لإدارة صناديق الاستثمار ومحافظ الأوراق المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠ مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه مصري لمباشرة نشاط الصندوق، وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ المركز المالي ٨٩,١٧ جنيه.

وطبقاً لعقد ادارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك الأهلي الكويتي - مصر على أتعاب وعمولات مقابل اشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الادارية الأخرى التي يؤديها له، وقد بلغ إجمالي العمولات ٩٨٩٧ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

ذو التوزيع الدوري التراكمي

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سيجما لإدارة صناديق الاستثمار ومحافظ الأوراق المالية، بقيمة اسمية للوثيقة قدرها ١٠ جنيه مصري.

وقد قام البنك بشراء عدد مليون وثيقة بمبلغ ١٠ مليون جنيه، وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ المركز المالي ٢٨,٩٠ جنيه مصري.

وطبقاً لعقد ادارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك الأهلي الكويتي - مصر على أتعاب وعمولات مقابل اشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الادارية الأخرى التي يؤديها له، وقد بلغ إجمالي العمولات ٢٢٠ ٨٤٣ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٤٠- تأثيرات كوفيد ١٩

انتشرت جائحة الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم , مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية و الاقتصادية حيث أحدث كوفيد ١٩ شكوكا في البيئة الاقتصادية العالمية و بناءً عليه أعلنت السلطات المالية و النقدية , المحلية و الدولية على حد سواء , عن تدابير مالية و تحفيزية مختلفة في جميع انحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

لتحديد الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة , اخذ البنك الاهلي الكويتي – مصر بعين الاعتبار التأثير لجائحة كوفيد ١٩ المحتمل في ضوء المعلومات المتاحة اخذاً في الاعتبار الدعم الاقتصادي و إجراءات التأجيلات التي اتخذها البنك المركزي المصري. حيث قام البنك بتحليل مخاطر محفظة الائتمان من خلال التركيز على تحليل القطاعات الاقتصادية و ذلك بتطبيق " مفهوم التراكمات " Overlay Approach حيث يتم احتساب زيادة في المخصصات على بعض القطاعات المحتمل تأثرها وفقاً لرؤية إدارة المخاطر بالبنك في ضوء المعلومات المتاحة و أرشادات البنك المركزي المصري و بالتالي تمت زيادة مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة المعترف بها في البيانات المالية للبنك للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ نتيجة تأثير جائحة كوفيد ١٩ (إيضاح مخاطر الائتمان). ستقوم إدارة البنك بتعديل نموذج المخاطر الائتمانية المتوقعة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ حال توافر بيانات موثوقة عن تأثير كوفيد ١٩ على الاقتصاد الكلي للبلاد.

وقد قام البنك بتنفيذ مبادرة البنك المركزي المصري لتخفيف المدفوعات للعملاء من خلال تأجيل الفائدة / أصل الدين المستحقة لمدة ستة أشهر حيث يشير التأجيل المقدم للعملاء في بعض الحالات الى "الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان" SICR و مع ذلك , يعتقد البنك ان تمديد تأجيل المدفوعات لا يؤدي تلقائياً الى اجراء "الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان" و الترتي بين المراحل (الثانية و الثالثة) لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.